مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد (٣)، العدد (٢)، ص ص ٣٤٣-٣٨٠ (يوليو ٢٠١٠م / رجب ١٤٣١هـ)

الانحراف في فهم السنة النبوية : أسبابه ومظاهره

د. محمد بن عبدالعزيز الفراج
الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم

(قدم للنشر ١٤٣٠/٥/١٦هـ؛ وقبل للنشر ١٤٣١/٧/٣هـ)

ملخص البحث. إن موضوع الانحراف في فهم السنة النبوية، ومعرفة أسبابه ومظاهره من الأهمية بمكان؛ لكونه اللبنة الأولى، والخطوة الأساس في حماية السنة النبوية والدفاع عنها، فهو من النصيحة لرسول الله ﷺ التي هي من أعظم شعائر الدين، كما قال: ((الدين النصيحة، قلن لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ورسوله...)) رواه مسلم.

فحرصت أن يكون موضوع بحثي حول الأسباب المؤدية لهذا الانحراف، ومظاهره؛ لتوقّيها والحذر منها، كما قال حذيفة رضي الله عنه: ((كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني)) متفق عليه.

فكان هذا البحث لمحاولة سد تلك الثغرة باسم: (الانحراف في فهم السنة النبوية: أسبابه ومظاهره) فذكرت ثلاثة عشر سببا ومظهرا لذلك، هي كالتالي:

١ - مجاوزة الحد في استعمال العقل في فهم السنة، ومظاهره.
٢ - الإفراط في الأخذ في الظاهر في فهم السنة، ومظاهره.
٣- التوسع في التأويل في فهم السنة، ومظاهره.
٤- التعصب لفرقة أو لمذهب عقدي وأثره في فهم السنة، ومظاهره.
٥- التعصب لمذهب فقهي وأثره في فهم السنة، ومظاهره.
٦- اتباع المتشابه والمجمل من السنة والتشبث بهما، وترك ردهما إلى المفصل الواضح، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.
٧- عدم معرفة أسباب ورود الأحاديث النبوية، وترك تقصي ذلك من مصادره، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.
٨- الغفلة عن النظر في فطرة الله، وسننه الكونية في خلقه التي لا تتبدل، ومظاهره.
٩- ضعف الاهتمام بالسيرة النبوية، وعدم التضلع منها، والغفلة عن الأحوال المصطفوية، ومظاهره.
١٠- عدم ضبط أسس اللغة ومعرفة كلام العرب، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.
١١- الجهل بأصول الشريعة، وفنون العلم، وعدم الإلمام بمقاصدها، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.
١٢- مخالفة طريقة أئمة الحديث، والجهل بمنهج حفاظ الحديث ونقاده في الحكم على الأحاديث، ومظاهره.
١٣- التأثر بأفكار وتوجهات غربية منحرفة، والانخداع بشبه استشراقية، والشعور بالانهزامية، ومظاهره.

هذا، وأسأل الله التوفيق وأن ينفع به، إنه جواد كريم، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على نبينا محمد.

مقدمة

الحمد لله الذي تكفّل بحفظ هذا الدين كما قالﷻ في محكم التنزيل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر: ١٥

والسنة داخلة في الحفظ؛ إما لكون الذكر يشملها؛ أو لكونها مبينة للقرآن(١).

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير البرية وهادي البشرية، وعلى آله وصحبه البررة الأخيار، حملة الشريعة الأطهار، وعلى من تبعهم بإحسان ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد "فينبغي أن يفهم عن الرسولﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه مالا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسولهﷺ أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده، وسوء القصد من التابع، فيا محنة الدين وأهله، والله المستعان، وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله؟ حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذي فهمه الصحابةﷺ ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور، لا يلتفت إليه، ولا يرفع هؤلاء به رأسا".(٢)

إن الانحراف في فهم السنة النبوية، والعدول عن الصواب بقصد أو غير قصد، هو موضوع من الأهمية بمكان؛ لتعلقه بالوحي الثاني من التشريع، فإنما يشرف العلم بشرف المعلوم، وتعلقه بنبينا المعصوم.

والانحراف في فهم السنة الشريفة أمر خطير، وله أثر كبير؛ لأنه أحد شطري الانحراف وقرينه، وهو إنكار السنة جملة وعدم الاحتجاج بها، بل قد يكون الانحراف في فهمها، أخطرَ على المسلمين من إنكارها- من وجه- وأشدَّ ضررا؛ لأن إنكارها ظاهر معروف، والحذر منه متوقع.

وفهم السنة وفقهها، نعمة وهبة من الله يمنّ بها على من أراد به خيرا من عباده، فقال النبيﷺ: ((**من يرد الله به خيرا يفقهه** في **الدين**))(٣)

وقد كان أهل الحديث يثنون على الرجل بفهمه الحديث، فيقال: كان يفهم الحديث، أو كان حسن فهم الحديث، أو يجرحونه بجهله ذلك، فيقولون: لم يرزق فهم الحديث، أو لا يفهم الحديث(٤).

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٤٦٨/٢٣) و «مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة» (عدد ١٧/١٨).

(٢) مقتبس من كلام لابن القيم بنصه من كتابه النفيس «الروح» (ص ٦٢)

(٣) البخاري (١/ ٣٩ ح٧١ وانظر: ٢٩٤٨، ٣٤٤٢، ٦٨٨٢، ٧٠٢٢) ومسلم (٧١٨/٢ ح ١٠٣٧)

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (٣٩٦/١، ٤٠٦ و٥٨/٣) و «تاريخ دمشق» (٢٠١/٥١، ٢٤٣ و٣٧٨/٥٣) و «تـذكرة الحفـاظ» (٤٩٤/٢) و« ذيب التهذيب» (١٤/٩، ٢٣٧ و٢٨٢/١٠).

ولقد انحرف أقوام في فهم السنة فشطّت فهومهم، وتاهت عقولهم، فمنهم من فرط وجفا، ومنهم من أفرط وغلا، وسبيل الحق بين بين، الطريق الوسط، هو خيرها وأحبها إلى الله.

وقد أخذ الانحراف في فهم السنة النبوية مناحي متنوعة، بأشكال كثيرة، وأسباب متعددة في القديم، وقد زاد شرره، وانتشر خطره في الآونة الأخيرة؛ بسبب انتشار الجهل، وما انبهر به الناس من حضارة مادية وتِقْنيّة حديثة- كما سيأتي- وما أُصيبوا به من ضعف وهزيمة.

هذا، وإن كان كثير منه في السابق عن اجتهاد وحسن قصد- وهما غير مسوّغين ولا يكفيان- فهو في الحاضر- غالبا- عن عناد وهوى وزيغ وسوء نية وفساد طوية.

وإن معرفة أسباب الانحراف في فهم السنة، هو المرحلة الأولى، واللبنة الكبرى، لعلاج الانحراف رفعا- وقاية- ودفعا، فلن يمكن معالجة هذا المرض الفتاك إلا بعد تشخيص الداء ليتوافق الدواء، لوقاية وشفاء الأمة جماعة وأفرادا من هذا المرض العضال.

ولأهمية هذا الموضوع وأثره الكبير على الأمة في عقيدتها وأخلاقها وسلوكها، حرصت أن يكون موضوع بحثي حول الأسباب المؤدية لهذا الانحراف؛ لتوقّيها والحذر منها؛ خشية أن نقع فيها أو نقترب، كما قال حذيفة بن اليمانﷺ: ((**كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني**))[٥]

فكان هذا البحث محاولة لسد تلك الثغرة باسم: **(الانحراف في فهم السنة النبوية: أسبابه ومظاهره)**

وقد جعلت هذا الموضوع محتويا على مقدمة، وأسباب الانحراف في فهم السنة، وخاتمة، وفهارس.

فالمقدمة تحتوي على تمهيد بأهمية الموضوع ومكانته وشدة الحاجة إليه، ومحتويات البحث.

وأسباب الانحراف في فهم السنة، ومظاهره، وتشمل الآتي:

١ - مجاوزة الحد في استعمال العقل في فهم السنة، ومظاهره.

٢ - الإفراط في الأخذ في الظاهر في فهم السنة، ومظاهره.

٣- التوسع في التأويل في فهم السنة، ومظاهره.

٤- التعصب لفرقة أو لمذهب عقدي وأثره في فهم السنة، ومظاهره.

٥- التعصب لمذهب فقهي وأثره في فهم السنة، ومظاهره.

٦- اتباع المتشابه والمجمل من السنة والتشبّث بهما، وترك ردّهما إلى المحكم المفصّل، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.

---

(٥) أخرجه البخاري (١٣١٩/٣ح ٣٤١١ ، ٦٦٧٣) ومسلم (١٤٧٥/٣ح ١٨٤٧).

٧- عدم معرفة أسباب ورود الأحاديث النبوية، وترك تقصي ذلك من مصادره، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.

٨- الغفلة عن النظر في فطرة الله وسننه الكونية في خلقه التي لا تتبدّل.

٩- ضعف الاهتمام بالسيرة النبوية، وعدم التضلع منها، والغفلة عن الأحوال.

١٠- عدم ضبط أسس اللغة ومعرفة كلام العرب، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.

١١- الجهل بأصول الشريعة، وفنون العلم، وعدم الإلمام بمقاصدها، وأثره في فهم السنة.

١٢- مخالفة طريقة أئمة الحديث، والجهل بمنهج حفاظ أهل الحديث ونقاده في الحكم على الأحاديث.

١٣- التأثر بأفكار وتوجهات غربية منحرفة، والانخداع بشُبه استشراقية، والشعور بالانهزامية.

والخاتمة، وفيها أهمّ النتائج، وبعض التوصيات المتعلقة بالموضوع، وفهرس المصادر والمراجع.

وأسأل الله الكريم المنان الذي أعانني على ذلك أن يوفقنا للصواب، وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وأن لا يجعله ملتبسا علينا فنضلّ، إنه أرحم الراحمين، وأجود الأكرمين، وهذا أوان الشروع في بحث هذا الموضوع.

أسباب الانحراف في فهم السنة النبوية

إن الانحراف في فهم السنة النبوية مسلك جد خطير، له آثاره السيئة المدمرة على الأمة في عقيدتها وسلوكها، وإن له أسبابا كثيرة متنوعة، لا يمكن حصرها، لكن يمكن إجمالها وردّها إلى أربعة أسباب رئيسة، هي الغلو والتكلّف والجهل والتعصب، وهي صفات ذميمة، وأحوال رديئة، وهاك تفصيلها وتوضيحها، وعرض مظاهرها:

١ - مجاوزة الحد في استعمال العقل في فهم السنة، ومظاهره

إن من أعظم نعم الله على بني آدم العقل، فهو من كرامته لهم، كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ الإسراء: ٧٠

فبالعقل يُفهم النص ويُستخرج فقهه، وبه تُعرف درجته، وبه يُقاس عليه، وبه يَتجلى مشكله ومختلفه، فيُجمع بينه وبين معارضه.

قال ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ): "أعظم النعم على الإنسان العقل؛ لأنه الآلة في معرفة الإله سبحانه، والسبب الذي يتوصل به إلى تصديق الرسل، إلا أنه لما لم ينهض بكل المراد من العبد، بعثت الرسل وأنزلت

الكتب، فمثال الشرع الشمس، ومثال العقل العين، فإذا فتحت وكانت سليمة، رأت الشمس، ولما ثبت عند العقل أقوال الأنبياء الصادقة بدلائل المعجزات الخارقة، سلم إليهم واعتمد فيما يخفى عنه عليهم، ولما أنعم الله على هذا العالم الإنسي بالعقل، افتتحه الله بنبوة أبيهم آدمﷺ، فكان يعلمهم عن وحي الله ﷻ، فكانوا على الصواب إلى أن انفرد قابيل بهواه فقتل أخاه، ثم تشعبت الأهواء بالناس فشردتهم في بيداء الضلال حتى عبدوا الأصنام، واختلفوا في العقائد والأفعال اختلافا خالفوا فيه الرسل والعقول اتباعا لأهوائهم، وميلا إلى عاداتهم، وتقليدا لكبرائهم، فصدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين"[٦].

وإن من المعلوم أن لكل شيء حدودا وضوابط، لا ينبغي أن يقصر عنها كما لا يتعداها، فالحسنة بين سيئتين، والحق بين طرفين، فلا بد أن يسير بميزان وتوازن، ولله درّ الشاعر إذ يقول:

ولا تَغلُ في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم[٧]

فإعمال العقل في نصوص السنة من جهات عدة: من حيث نقده سندا، والنظر في متنه؛ ليتأكد الباحث من عدم مخالفته لنص أقوى منه[8]، ومن جهة فقهه ومعناه وما يستخرج منه.

لكن ليس للعقل أن يكون مهيمنا وحاكما على نصوص الوحي قبولا وردا، بل يجب العكس، فيستسلم للشرع؛ لأنه من لدن حكيم خبير، فالإنسان بعقله قاصر عن إدراك الغيبيات وحقيقة المصالح والمفاسد وفهمها على وجهها فضلا عن مصالح الأمم والمجتمعات في كل زمان ومكان، فخالق العقل أعلم- ولا مقارنة- بما يصلحهم في شئون دينهم ودنياهم، كما قال الله ﷻ: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ الملك: ١٤، مما يؤكّد على العقل حتميّة التسليم والانقياد لرب العالمين.

ثم إن العقول متفاوتة ومتباعدة أبعد مما بين الثَّرى والثُّريّا، وما بين السماء والأرض، بل وأحيانا متناقضة، فما تراه حسنا مباحا قد يراه غيرك قبيحا ممنوعا، بل والأغرب من هذا كله أن العقل الواحد قد يستحسن ما يراه بالأمس قبيحا، أو يكره ما كان قبل محبوبا، وهذا واقع مشاهد، لا يمكن تجاهله؛ لعدة مؤثرات داخلية وخارجية؛ ولتنوع الثقافات؛ ولغلبة الأهواء وتعدّد الرغبات، فسبحان الحكيم الخبير! وصدق الله ﷻ إذ يقول: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ المؤمنون: ٧١[٩].

---

(٦) «تلبيس إبليس» (ص ٢)

(٧) البيت: لأبي سليمان الخطابي في كتابه: «العزلة» (ص١١١) و« معجم الأدباء» لياقوت الحموي (١/ ٤٤٧).

(٨) ينظر: «اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم» د.محمد لقمان، و «دفاع عن السنة» (ص٣١، ٢٤١) و«أصول منهج النقد عند أهل الحديث» (ص٥٠ -٥٥ و٧٣- ٨٠)

(٩) «موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية» (١/٥٥-٩٨).

وعليه فبأي عقل يحكم على السنة؟ أبعقلك، أم بعقل زيد، أم بعقلي بالأمس، أو اليوم، أو الغد، فتصير الأحكام مضطربة، وتصبح الأحوال فوضى عارمة، وجرأة في رد السنة بلا ضوابط ولا قيود[١٠].

وهنا حقيقة لا بد من معرفتها والتنويه بها، وهي أن النقل الصحيح، لا يعارض العقل الصريح، والتأكيد على درأ تعارض العقل والنقل، ولله درّ ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) حيث أتحف الأمة وقضى عنها دينا بكتابه الموسوم بـ «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» أو «درء تعارض العقل والنقل»، فما توهّم في النصوص من تعارض، فإما أن النقل غير صحيح، أو أن المعارضة غير صريحة، كما صرح هو بذلك بقوله: "فالمعقول الصريح، موافق للشرع متابع له كيف ما أدير الأمر، وليس في صريح المعقول ما يناقض صحيح المنقول، وهو المطلوب"[١١].

وقال الشاطبي (ت٧٩٠هـ): "لا ينبغي للعقل أن يتقدم بين يدي الشرع؛ فإنه من التقدم بين يدي الله ورسوله، وهذا هو- أعني عدم تقديم العقل على الشرع- مذهب الصحابة، وعليه دأبوا وإليه اتخذوا طريقاً إلى الجنة فوصلوا"[١٢].

ومن مظاهره، ردّ بعضهم حديث أبي هريرةﷺ الذي في صحيح البخاري في غمس الذباب إذا وقع في الإناء؛ لمجرد توهّم مخالفته لعقولهم القاصرة، فعن أبي هريرةﷺ قال: قال النبيﷺ: **((إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، فليغمسه، ثم لينزعه؛ فإن في إحدى جناحيه داء، والأخرى شفاء))**[١٣]

وهذا يدل على قلة بضاعتهم، وضيق أفقهم، حيث لمّا لم تحط به عقولهم، وقصر عنه إدراكهم، أنكروه، ولما جهلوه عادوه، كما قيل: الناس أعداء ما جهلوا، وقد ذمّ الله المشركين بتكذيبهم ما لم تدركه عقولهم بقولهﷻ: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾ يونس: ٣٩، فقدرة اللهﷻ عظيمة، لا حدّ لها، فهو قادر أن يجمع بين النقيضين: الداء والدواء في هذه الحشرة، كما جمع بين النقيضين في العسل والفضلات في حشرة أخرى، وكما يوجد في بعض الأفاعي السامة علاج ومنافع لبعض الأمراض، ثم إن الطب والعلم الحديث- وإن كان لا ينبغي أن يتوقف الإيمان عليهما- قد اكتشف أن حشرة الذباب كذلك، تحمل سما ودواء بتجارب وتشريحات، لا تقبل الشك، وبه يظهر جليا أنه لا ينبغي أن يعتمد على العقل في صحة النصوص وقبولها أو ردّها[١٤].

(١٠) «العزلة» للخطابي (ص١١١.

(١١) «درء تعارض العقل والنقل» (٣١٠/١) وانظر: « مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٧/٢)

(١٢) «الاعتصام» (٨٤٥/٢)

(١٣) أخرجه البخاري (٣ / ١٢٠٦ح ٣١٤٢ و ٥٤٤٥)

(١٤) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٢٧٢) و «مشكلات الأحاديث النبوية وبيا ا » للقصيمي (ص٦٧-٦٧) و «دفـاع عـن السنة» (ص ١٦٨) و «زوابع في وجه السنة قديما وحديثا» (ص ١٢٠).

٢ - الإفراط في الأخذ في الظاهر في فهم السنة، ومظاهره

لقد خاطب الشرع المكلفين بما يفهمونه، وأرسل كل رسول بلسان قومه؛ ليفهموا عنه دينه، فتقوم عليهم الحجة، وليعذِر إليهم، كما قال ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ إبراهيم: ٤، وكما قال الرسول ﷺ: ((لا أحد أغير من الله؛ ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أحب إليه المدح من الله؛ ولذلك مدح نفسه، ولا أحد أحب إليه العذر من الله؛ من أجل ذلك أنزل الكتاب وأرسل الرسل))[١٥]

ومن هنا يتبين أن الشرع أوجب علينا أن نأخذ بظواهر نصوص الكتاب والسنة، وأن هذا هو الأصل، لكن من غير غلو وإفراط، فتزل القدم، ونجاري بعض من حاد عن الطريق السوي، كأبي داود وابن حزم الظاهريين ومن تبعهما، فلا نعدل عن الظاهر إلا بمسوِّغ قوي، وقرينة ظاهرة تقتضي ذلك، وإلا كان مجاوزة ظاهر النص جنوحا عن الحق، وعدوانا على الشريعة، وقد نهى الله وحذّر من ذلك، بعموم قوله ﷻ : ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ ﴾ البقرة: ١٩٠

وبما أن الظاهر هو الأصل، فإن المجتهد لو بذل وسعه، فأخذ بظاهر نص، وليس الأمر كذلك، لكان معذورا غير ملوم، فعن عدي بن حاتم ﷺ قال: لما نزلت: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ ﴾ البقرة: ١٨٧، عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله ﷺ، فذكرت له ذلك، فقال ﷺ: ((**إنما ذلك سواد الليل، وبياض النهار**))[١٦]

فعدي بن حاتم ﷺ فهم النص على ظاهره، وهو وضوح الخيط والحبل الأبيض من الأسود، فتوهّمه حقيقة الخيط والحبل المعروف، بينما المراد به مجازا، وهو اتضاح سواد الليل من بياض النهار وسطوع الفجر، فعنده ينتهي الأكل والشرب، ومع ذلك لم يأمره النبي ﷺ بقضاء ذلك اليوم؛ لاجتهاده وبذل وسعه بأخذه بظاهر النص، وإن كان أخطأ.

وكذلك فعل أزواج النبي ﷺ حيث أخذن بظاهر قوله، ولم يكن هو مراده ﷺ، فعن عائشة: أن بعض أزواج النبي ﷺ، قلن: **((يا رسولَ الله، أيُّنا أسرَعُ بك لُحوقا؟ قال: أطولكن يدا، فأخذوا قَصَبة يذرعونها، فكانت سَوْدةُ أطولهن يدا، فعلمنا بعدُ: أنما كان طولُ يدها الصدقة، وكانت أسرعَنا لحوقا به، وكانت تحب الصدقة))** وفي لفظ

(١٥) أخرجه البخاري (١٦٩٦/٤ ح ٤٣٥٨) ومسلم (٢١١٤/٤ ح ٢٧٦٠)
(١٦) أخرجه البخاري (٢/ ٦٧٧ ح ١٨١٧ ، ٤٢٣٩ ، ٤٢٤٠) ومسلم (١٠٩٠)

لمسلم قالت: قال رسولُ اللهﷺ: ((**أسرعكن لحوقا بي، أطولكن يدا، قالت: فكنَّ يتطاولن، أَيَّتُهن أطول يدا، فكانت أطولنا يدا زينب؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتتصدق**))(١٧)

فلم يكن أزواج النبيﷺ ملومات حينما أخذن بظاهر النص اجتهادا منهن أنه هو مراد رسول اللهﷺ بذلك طول اليد حقيقة لا مجازا، مما يؤكد أن الظاهر هو الأصل إلا بقرينة تدل عليه.

فمن مظاهر الإفراط في الأخذ بالظاهر في فهم حديث أسماء بنت أبي بكرﷺ، قالت: سألت امرأة النبيﷺ، فقالت يا رسول الله: إن ابنتي أصابتها الحصبة، فامّرق شعرها، وإني زوجتها، أفأصل فيه؟ فقالﷺ: ((**لعن الله الواصلة والمستوصلة**))(١٨)

فهذا نهي عن وصل الشعر سواء بشعر مثله أو بصوف أو خرق، وسواء وصل وربط به، أو وضع على الرأس، ومن خص النهي بالشعر؛ لأنه المنصوص عليه، وأباح وصله بالصوف ونحوه، أو أجاز وضع الشعر ونحوه على الرأس، فقد أفرط في الظاهر، وغفل عن المعنى، وهو مخالف للفهم الصحيح للسنة، كما نص عليه أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ) فقال: هذا الحديث نصٌّ في تحريم وصل الشعر بالشعر، وبه قال مالك، وجماعة من العلماء، ومنعوا الوصل بكل شيء من الصوف والخرق أو غيرها؛ لأنَّ ذلك كله في معنى وصله بالشعر، ولعموم: ((**ى رسول اللهﷺ أن تصل المرأة شعرها**)) وقد شذَّ الليث بن سعد، فأجاز وصله بالصوف والخرق، وما ليس بشعر، وهو محجوج بما تقدَّم، وأباح آخرون وضع الشعر على الرأس، وقالوا: إنما نهي عن الوصل خاصة، وهذه ظاهريَّة محضة، وإعراض عن المعنى. «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١١٧/١٧).

ونقله عنه تلميذه المفسر أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ) فقال: "وشذ الليث بن سعد، فأجاز وصله بالصوف والخرق وما ليس بشعر، وهذا أشبه بمذهب أهل الظاهر". «الجامع لأحكام القرآن» (١٤٦/٧).

وقد يكون من مظاهره، من يرى أنه يجزئ في هذا الزمان إخراج الشعير في زكاة الفطر، وإن كان الشعير ليس من قوتهم، وكذا منع إخراج الرز ونحوه؛ تمسكا بنص الحديث وجمودا على الظاهر، وإعراضا عن المعنى المقصود بشرعية صدقة الفطر(١٩).

وأمثلة ذلك كثيرة عند الظاهرية، كما يظهر جليّا في كتاب «المحلى» لابن حزم، وقد صُنف فيه كتب(٢٠).

---

(١٧) أخرجه البخاري (٥١٥/٢ح ١٣٥٤) ومسلم (٤/ ١٩٠٤ح ٩٩) وانظر: «فتح الباري» (٢٨٦/٣-٢٨٨).

(١٨) أخرجه البخاري (٥/ ٢٢١٨ح ٥٥٩٧،٥٥٩١) ومسلم (١٦٧٦/٣ح ٢١٢٢) (فامرق):أي تساقط وانتثر .«النهاية» (٣٢٠/٤).

(١٩) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (١٨٤/١٨).

(٢٠) انظر: «الأحكام التي خالف فيها الظاهرية الأئمة الأربعة في الحدود» دراسة ومقارنة ، رسالة ماجستير تأليف: حسن عبدالله أبو زهو.

٣- التوسع في التأويل في فهم السنة، ومظاهره

وإذا علم- مما تقدم آنفا - وجوب لزوم الأخذ بظواهر النصوص، فليس معناه الجمود على الظاهر في جميع النصوص في كل حال جمودا محضا، وحرفية موغلة، وعدم تأويلها لمقتضى نص آخر.

فإذا ما وجد مسوِّغ وقرائن تدل على تأويل النص، وعدم إرادة ظاهره، وجب المصير إليه.

لكن يجب أن لا يتوسع في تأويل النصوص، ويهجر ظاهرها، فيقع الانحراف، ونسيء فهم السنة النبوية[٢١].

---

(٢١) أخرج ابن وضاح القرطبي في «البدع» (ص١-٢ح١ ،٢) والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٦/٤)- ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٥٧/١) وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣٩/٣)- وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٧/٢) وابن حبان في «الثقات» (١٠/٤) والآجري في «الشريعة» (ص٢ح١ ،٢) وابن عدي في «الكامل» (١٤٦/١ ، ١٤٧ و٧٩/٢) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٣٢/٢ ح٦٩٤) والبيهقي (٢٠٩/١٠) والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٦٠ ح٤٩) من طرق عن معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، أن النبيﷺ قال: ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)) وفي رواية ابن وضاح وابن عدي- الأخيرتين- والبيهقي قال: (عن إبراهيم العذري، عن الثقة من أشياخه، أن النبيﷺ)

وهذا الحديث مرسل؛ لأن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، لم يدرك النبيﷺ، وهو أحسن طرق الحديث وأقواها، كما صرح بذلك عبدالحق الأشبيلي، فقال: أحسن ما في هذا، مرسل إبراهيم بن عبدالرحمن. «بيان الوهم والإيهام» (٣٤٧/٢ و٣٩/٣) وقال العقيلي: لا يعرف إلا به. «الضعفاء» (٢٥٦/٤)، وكذا قال الدارقطني كما نقله الزركشي عنه في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣٣٢/٣) وكذلك زين الدين العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص١٣٨)

ومع هذا فهو معلول من ثلاث جهات:

الإرسال؛ لأن إبراهيم العذري، كما قال الذهبي: تابعي مقِلّ. «الميزان» (٤٥/١)

إبراهيم العذري، مجهول، صرح بذلك ابن القطان، أو على أحسن الأحوال منكر الحديث؛ ولذا استنكر حديثه العقيلي وابن عدي. ينظر : «الميزان» (٤٥/١) و «بيان الوهم والإيهام» (٤٤٧/١)

ومما يؤكد استنكاره عليه أنه اضطرب فيه، فتارة يرويه عن النبيﷺ مباشرة، وتارة عن الثقة من أشياخه، أن النبيﷺ، كما تقدم آنفا في تخريجه، وتارة ثالثة: معان عن القاسم بن عبدالرحمن، كما يأتي في سؤال مهنأ لأحمد بن حنبل.

معان بن رفاعة السلامي، مختلف فيه، فوثقه ابن المديني، وقال أحمد: ليس به بأس، بينما ضعفه الأكثر فقال ابن معين: ضعيف،=

= وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال السعدي: ليس بحجة، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال أبو حاتم البستي: منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن ا اهيل بما لا يثبت، فاستحق الترك. «بيان الوهم والإيهام»(٤٤٧/١) و« ذيب التهذيب» (١٨١/١٠)

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: "هذا الحديث مرسل، وإسناده فيه ضعف، والعجب أن ابن عبدالبر صححه، واحتج به على عدالة كل من حمل العلم". (١٠ / ٣٧١)

وقال زين الدين العراقي في «التقييد والإيضاح»: "الحديث غير صحيح؛ لأن أشهر طرق الحديث رواية معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبدالرحمن، عن النبيﷺ، هكذا رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل، وابن عدي في مقدمة الكامل، والعقيلي في «تاريخ الضعفاء» في ترجمة معان بن رفاعة، وقال: إنه لا يعرف إلا به، انتهى". (ص ١٣٨)

٤- وأيضا فيه نكارة من جهة متنه؛ إذ قد يحمل هذا العلم غير العدول، وهذا ظاهر جدا، ومعروف لمن أمعن النظر في رواة الحديث، كما أشار إلى ذلك العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١٠٧/١)

ومن مظاهره، تأويل كثير من الغيبيات وأشراط الساعة- بَلْهَ عنك إنكارها من الجهمية والمعتزلة[٢٢]- بدعوى مخالفتها للعقل؛ لعدم إدراك عقولهم لذلك، كأحاديث خروج الدجال، فقد أوّلوا ما معه من الفتنة بأنه إشارة إلى كثرة الشر ودواعي الفتنة وظهور الانحلال، وفتح باب الشهوات والشبهات على الناس، وأن ما معه من خوارق العادات والقضايا الغريبة والأشياء العجيبة، يقصد بها الحضارة الغربية وما أخرجته وتصنعه من أجهزة وآلات ومعدات باهرة وتِقْنِيّة هائلة متقدمة.

قال الشيخ محمد عبده المصري (ت١٣٢٣هـ): "إن الدجال رمز للخرافات والدجل والقبائح، التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها، والأخذ بأسرارها وحكمها".[٢٣]

وهذا توسع وإفراط في التأويل، وهو مرذول مستنكر، بعيد عن الصواب جدا.

=وأما ما ذكره الخلال- مما أوهم تقويته- في «علله» عن مهنأ بن يحيى، قال سألت أحمد بن حنبل عن حديث معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، قال رسول الله ﷺ: ((يحمل هذا العلم ...)) فقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع؟ قال: لا، هو صحيح، فقلت له: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد، قلت: من هم؟ قال: حدثني به مسكين إلا أنه يقول: معان عن القاسم بن عبدالرحمن، قال أحمد: معان بن رفاعة، لا بأس به. «شرف أصحاب الحديث» (ص٦١ ح٥٠) و «تاريخ دمشق» (٧ / ٣٩ و٥٩/١٠) وانظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٣٣٢/٣)

فليس هذا تصحيحا من مثل الإمام الناقد أحمد للحديث- كما توهم بعضهم- فإنما سئل عن كونه موضوعا لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، فرد عليه: بأنه يعرف له إسنادا، وأنه لا يصل إلى درجة المختلق؛ لأن راويه معان بن رفاعة، لا يتهم بالوضع، والحديث مشهور عنه، فلا يفهم من أحمد تصحيحه للحديث، كما لا ينفي عنه التصريح بضعفه، كما يظهر للمتأمل.

وقد روي الحديث موصولا من طرق أخرى كثيرة- وإن كان ذاك المرسل المتقدم أحسنها- لكن لا يصح منها شيء، لا كما ادعى ابن عبدالبر، ومحمد ابن الوزير اليماني في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ» (٩٥/١) تصحيحه، فقد نص الأئمة على إعلاله، فقال العقيلي لما ساق المرسل: رواه قوم مرفوعا من جهة لا تثبت. «الضعفاء» (٢٥٦/٤) وقال أبو نعيم لما ذكر بعض طرقه: كلها مضطربة غير مستقيمة. «معرفة الصحابة» (٣٣٢/٢ ح٦٩٤)، وقال الزركشي: روي مرفوعا من حديث علي بن أبي طالب ﷺ و.... وأسانيدها ضعيفة، وقال الدارقطني: لا يصح مرفوعا، إنما هو عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري. «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣٣٢/٣)

وكذا قال العراقي- وتبعه كثير من العلماء- فقال: "قد روي هذا الحديث متصلا من رواية جماعة من الصحابة علي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبدالله بن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وكلها ضعيفة، لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوى المرسل المذكور، والله أعلم". «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٨).

(٢٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥٨/١٨) وأحاديث الدجال كثيرة جدا تصل المائة، منها في الصحيحين وغيرهما، وقد نص العلماء على أ ا من قبيل المتواتر. «نظم المتناثر في الأحاديث المتواترة» (ص٢٢٩) و (الأنوار الكاشفة ٢٣٣).

(٢٣) نقله عنه رشيد رضا في «تفسير المنار» (٣١٧/٣)) وانظر : «دفاع عن السنة» (ص ١٤٩ و٢٢٤) و «التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين»- رسالة ماجستير- إعداد: إبراهيم محمد طه بويدان.

٤- التعصب لفرقة أو لمذهب عقدي، وأثره في فهم السنة، ومظاهره

التعصب لغير الحق واتباع الهوى هما داء عضال، ومرض فتاك، ليس على الأجساد فحسْب، بل داء على العقول والقلوب، كما قالﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ القصص: ٥٠

إن موقف المسلم الحق أن يكون عدلا مقسطا مع ربه ومع نفسه ومع الناس جميعا، كما قال اللهﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ النساء: ١٣٥، فيجب على المسلم أن يكون مع الحق أينما دار، ولا يحمله التعصب لمذهب عقدي، الانحراف عن فهم السنة، وأن تكون طريقته البحث والنظر في الأدلة، ثم الاعتقاد، لا أن يعتقد شيئا ما، ثم يبحث وينظر في الأدلة ما يوافق هواه، فيبحث ثم يعتقد، لا العكس، كما يفعل بعض من لم يوفق، فتأمل الفرق.

وتلك المذاهب والفرق كثيرة، كل تمسك بأحاديث؛ لنصرة مذهبه وفهمها فهما خاطئا؛ لإعطائه الصبغة الشرعية، وترويجه في الناس، والدفاع عن الاعتراضات الموجهة إليه، سواء كانوا من الخوارج أو الشيعة أو المرجئة أو غيرهم من الفرق المشتهرة المعروفة.

فمن مظاهر ذلك، فهم الخوارج لحديث أبي هريرةﷺ قال: قال النبيﷺ: ((**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**))[٢٤]

فقد فهم منه الخوارج تكفير المسلم بارتكاب الكبيرة؛ لأن النبيﷺ نفى الإيمان- وهو بمعنى الإسلام- عمن ارتكب الزنى أو شرب الخمر أو سرق، فقالوا: يدل على أن مرتكب الكبائر كافر خارج عن الإسلام.

وهذا فهم خاطئ وانحراف في الفهم، فعند تأمله يتبين أن الأمر ليس كذلك؛ لأن النبيﷺ نفى عن مرتكبها الإيمان: أي كماله لا أصله، ولذا كان نفى الإيمان عنه لا الإسلام، ثم إنه يردّ فهمهم المنحرف تقييد النفي حال ارتكاب هذه المعصية بقولهﷺ: ((**حين يزني وهو مؤمن ...حين يشرب ...حين يسرق**)) فهو ليس نفيا مطلقا.

وأيضا فهذا حديث مجمل محتمل، يُردّ ويُحمل على الأحاديث الأخرى- كما سيأتي في السبب السادس- الواضحة التي يزول بها هذا الإجمال في هذا الحديث، كحديث أبي ذرﷺ، عن رسول اللهﷺ:

(٢٤) أخرجه البخاري (٢ /٨٧٥ح ٢٣٤٣ ، ٥٢٥٦ ، ٦٣٩٠ ، ٦٤٢٥) ومسلم (١ / ٧٦ح ٥٧)

((أتاني آت من ربي، فأخبرني- أو قال: بشرني- : أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا، دخل الجنة))، قلت: وإن زنى، وإن سرق؟ قال: **((وإن زنى وإن سرق))**[٢٥]

ومن مظاهر ذلك، فهم الشيعة لحديث سعد بن أبي وقاصﷺ، عن رسول اللهﷺ أنه قال لعليﷺ: **((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي))**[٢٦]، فهموا منه فهما خاطئا، حملهم على الغلو في علي بن أبي طالبﷺ، ففضلوه على جميع الصحابة؛ لكونه بمنزلة كبيرة من النَّبِيِّﷺ كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة، وزعموا أنه أفضل من أبي بكر وعمرﷺ، وأنه نص على خلافته، وأولى منهما بالخلافة، وأن من تولى قبله فهو ظالم سارق ولا يستحقها[٢٧].

وهذا فهم مجانب للصواب، وانحراف في فهم السنة الشريفة، فالحديث لا يدل على ذلك، يبينه سبب ذكر النبيﷺ هذه الفضيلة لعليﷺ، وهو ما ورد في الصحيحين في أول الحديث المتقدم عن سعدﷺ أن رسول اللهﷺ خرج إلى تبوك واستخلف علياﷺ، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قالﷺ: **((ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه ليس نبي بعدي))**

فبعد تأمل الحديث، وذكر السبب يزول العجب، فلا يدل على أوْلويّة عليﷺ في الخلافة وتقديمه على أبي بكر وعمرﷺ، وإنما قالﷺ له: **((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي))** تطييبا لخاطره، وجبرا لتخلفه، وردّ تهمة المنافقين عنه في تركه الخروج مع المؤمنين للجهاد؛ لأنه اهتمّ وتساءل: **((أتخلفني في الصبيان والنساء؟))** فأجابه النبيﷺ بأن هذا لا يوجب نقصا، وأني استخلفتك على أصحابي مدة سفري إلى تبوك؛ لشدة الحاجة لذلك، كما استخلف موسىﷺ أخاه هارون على قومه حينما أراد ربه تكليمه، فلا ضير ولا لوم عليك في تخلفك عن القتال، ولا تبالي أو يهمنك لمز وشماتة المنافقين[٢٨].

وأيضا لم يفهم عليﷺ نفسه هذا الفهم من الحديث، مع أنه هو المعنِيّ بهذا، ولا غيره من الصحابة، بأنه أولاهم بالخلافة بعد رسول اللهﷺ، بل بايع مختارا الخليفتين وكان خير تابع وناصر لهما.

ومن مظاهر ذلك فهم المرجئة حديث أبي ذرﷺ- المتقدم آنفا- عن رسول اللهﷺ: **((آتاني آت من ربي، فأخبرني أو قال: بشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا، دخل الجنة))**، قلت: وإن زنى ، وإن سرق؟ قال: **((وإن زنى وإن سرق))** فانحرفوا في فهمه، وزعموا أنه يدلّ على فكرهم الضال في عدم اشتراط العمل في

---

(٢٥) أخرجه البخاري (١/ ٤١٧ح ١١٨٠، ٥٤٨٩ ، ٧٠٤٩) ومسلم (٩٤/١ح ٩٤) ينظر : «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص٢٠٠) «فتح الباري» لابن حجر (١١١/٣ و٦٠/١٢)

(٢٦) أخرجه البخاري (١٣٥٩/٣، ٣٥٠٣ ، ٤١٥٤) ومسلم (١٨٧٠/٤ح ٢٤٠٤)

(٢٧) ينظر : «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٥/ ١٧٤) و «منهاج السنة النبوية» (٣٢٦/٧) و «فتح الباري» لابن حجر (٦٥/٩).

(٢٨) ينظر : «الانتصار للصحابة الأخيار في رد أباطيل حسن المالكي» لعبدالمحسن البدر (ص ٦٨).

الإسلام، وإنما يكفي الاعتقاد في القلب، وقالوا: كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فلا يضر مع الإيمان معصية، وأن العمل ليس شرطا في الإيمان وإنما هو شرط في كماله، وأن الحديث دالّ على ما نقول حيث بشر المسلم بالجنة؛ لاعتقاده الشهادتين فحسْب، ولو سرق أو زنى(٢٩).

وقد تقدم هذا المثال عند الحديث عن الخوارج، وأنه تحمل الأحاديث بعضها على بعض؛ ليجتمع شملها وتتوافق مع عموم نصوص الشريعة، ويزول ما يتوهمونه من تأييد مذهبهم الباطل المخالف للنصوص.

٥- التعصب لمذهب فقهي وأثره في فهم السنة، ومظاهره

مصادر الفقه الإسلامي هي نصوص الوحي من كتاب وسنة، فعليهما المعوّل والمعتمد، وإليهما المرجع، وبهما الاستدلال، فلا يجوز لمسلم أن يحيد عنهما قيد أنملة، ولا يحمله التعصب لفقيه أو عالمٍ ما أن يقدم عليهما غيرهما فينحرف عن سواء السبيل ويضل ضلالا بعيدا.

وقد حذّر أئمة المذاهب، ومقتوا أشدّ المقت من عارض السنة بأقوالهم، أو تعصب لهم ، وأمروا بترك أقوالهم إذا خالفت السنة، فقال مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): "إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكلما لم يوافق الكتاب والسنة، فاتركوه".

وقال الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ): "إذا صح الحديث فهو مذهبي، وقال- أيضا- :كل ما قلت فكان عن النبيﷺ خلاف قولي مما صح، فحديث النبيﷺ أولى، ولا تقلدوني"(٣٠)

وقد بالغ بعضهم في تقليد إمامه، وتعصب لمذهبه تعصبا مقيتا خطيرا حتى قال: "كل نص خالف ما قاله الأصحاب، فهو إما منسوخ أو مؤول!"(٣١)

وقال صالح العمري الفُلاّني المالكي (ت١٢١٨هـ) في كتابه «إيقاظ الهمم»: " إذا وجد حديثا يوافق مذهبه فرح به، وانقاد له وسلم، وإن وجد حديثا صحيحا سالما من النسخ والمعارض، مؤيدا لمذهب غير إمامه، فتح له باب الاحتمالات البعيدة، وضرب عنه الصفح والعارض، ويلتمس لمذهب إمامه أوجها من الترجيح، مع مخالفته للصحابة والتابعين والنص الصريح، وإن شرح كتابا من كتب الحديث، حرف كل حديث خالف رأيه، وإن عجز عن ذلك كله ادعى النسخ بلا دليل، أو الخصوصية، أو عدم العمل به، أو غير ذلك مما يحضر ذهنه العليل، وإن عجز عن ذلك كله ادعى أن إمامه اطلع على كل مروي أو جله، فما ترك هذا الحديث الشريف إلا وقد اطلع على

(٢٩) ينظر : «تأويل مختلف الحديث» (ص ٣ ،٢٠٠).

(٣٠) ينظر في هذه المسألة في ترك أقوالهم إذا خالفت الدليل: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر (٣٢/٢) و «الإحكام في أصول الأحكـام» لابن حزم (٧٩٠/٦و٨٦٠) و «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صح الحديث فهو مذهبي» للسبكي ، و «أضواء البيان» للشنقيطي (٤١٧/٧)

(٣١) مجلة البيان (عدد ٢ /ص٩ ، ٢٠)

طعن فيه برأيه المنيف، فيتخذ علماء مذهبه أربابا، ويفتح لمناقبهم وكراماتهم أبوابا، ويعتقد أن كل من خالف ذلك لم يوافق صوابا، وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذه عدوا ولو كانوا قبل ذلك أحبابا، وإن وجد كتابا من كتب إمامه المشهورة، قد تضمن نصحه، وذم الرأي والتقليد، وحرّض على اتباع الأحاديث المشهورة نبذه وراء ظهره وأعرض عن نهيه وأمره، واعتقده حجرا محجورا"[٣٢]

ومن مظاهره، ردّ أكثر الأحناف لحديث أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ أنه قال: ((**لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد، فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها، إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع** تمر))[٣٣] فردّوه؛ بدعوى مخالفته لأصولهم كالقياس، وكون راويه أبي هريرةﷺ مجرد راوية ناقل غير فقيه[٣٤].

وهذا انحراف عن السنة، سببه شدة التعصب للمذاهب الفقهية، وتعظيمهم أئمتهم أشد من تعظيمهم رسول اللهﷺ، وإلا فالحديث بنفسه، قائم بذاته، وعليه يقاس، لا أنه يخالف القياس[٣٥].

٦- اتباع المتشابه وا مل من السنة والتشبث ما، وترك ردهما إلى المفصل الواضح، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.

اقتضت حكمة اللهﷻ أن تكون النصوص مختلفة، فمنها ما هو محكم واضح مستقل بنفسه لا يحتاج لغيره، ومنها ما هو متشابه غير واضح ولا مستقل بنفسه ويحتمل أوجها.

وكان هذا الاختلاف لحكمة عظيمة، وهي ابتلاء عباده ليظهر المؤمن من المنافق، والمهتدي من الضال، وليبين فضل المجتهد الباذل لوسعه من المقصر في الشريعة، كما قال اللهﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ آل عمران: ٧

(٣٢) «مختصر إيقاظ همم أولي الأبصار» (ص٨٣) وانظر: «أدب الدنيا والدين» (ص٧٠) و «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٥٢)

(٣٣) البخاري (٧٥٥/٢ح ٢٠٤١، ٢٠٣٣) ومسلم (٣ / ١١٥٨ح١٥٢٤)

(٣٤) «أصول السرخسي» (١/ ٣٤١).

(٣٥) ينظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٠/ ٥٥٦) وقد ذكر الذهبي في «السير» عن الإمام السمعاني قصة طريفة غريبة- الله أعلم بحقيقتها- لحنفي رد هذا الحديث؛ لمخالفته لمذهبه، فـ لت عليه حية عظيمة، فقال:"فقال الحافظ أبو سعد السمعاني: سمعت أبا المعمر المبارك بن أحمد،سمعت أبا القاسم يوسف بن علي الزنجاني الفقيه، سمعت الفقيه أبا إسحاق الفيروزابادي، سمعت القاضي أبا الطيب يقول: كنا في مجلس النظر بجامع المنصور، فجاء شاب خراساني، فسأل عن مسألة المصراة، فطالب بالدليل، حتى استدل بحديث أبي هريرةﷺ الوارد فيها فقال- وكان حنفيا- أبو هريرةﷺ غير مقبول الحديث! فما استتم كلامه حتى سقط عليه حية عظيمة من سقف الجامع، فوثب الناس من أجلها وهرب الشاب منها وهي تتبعه! فقيل له: تب تب فقال: تبت فغابت الحية، فلم ير لها أثر، قال الذهبي: إسنادها أئمة". «سير أعلام النبلاء»(٢/٦١٨) و «تاريخ الإسلام» (٢ /٥٥) وانظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ٢٠٨)، وقال: رواها ابن الجوزي عن شيخه أبي المعمر الأنصاري، عن أبي القاسم هذا، والله أعلم، وذكرها ابن تيمية في «ا موع» (٥٣٨/٤) لكن فيه أن الحية قتلت ذاك الخراساني.

إن تشابه النصوص وإحكامها أمر نسبي من عالم لآخر، فما يكون عند هذا متشابها خفيا، قد يكون عند عالم آخر أمكن منه واضحا جليا، والعكس صحيح.

فطريقة أهل الهدى الراسخين في العلم في المتشابه والمجمل من النصوص ردّها إلى النصوص الأخرى المحكمة الواضحة، وحملها عليها؛ لتتآلف النصوص ويجتمع شملها، فيظهر الصواب وينكشف الحق، وتصبح كلها محكمة واضحة، بينما طريقة ضعفاء الإيمان التشبث بالمتشابه المحتمل لأوجه ومعان كثيرة، بعضها غير مراد قطعا، طلبا للفتنة والتحريف، فيقع الزيغ والضلال والانحراف عن الشريعة، كما هو صريح في الآية المتقدمة الذكر(٣٦).

وقد ورد بيان الآية- أيضا- في حديث عائِشَةَ بنت أبي بكرﷺ قَالَتْ: تَلاَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هذِهِ الآيَةَ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ إِلَى قَوْلِه : ﴿ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِﷺ: ((فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ))(٣٧)

وقد حذّر السلف من تتبع المتشابه والتشكيك على المسلمين، ونكّلوا وأدّبوا من أحسوا منه ذلك، فقد أدّب عمر بن الخطابﷺ صبيغ بن عسل، لما اكتشفه يلبّس على المسلمين، فعن سليمان بن يسار: أن رجلا من بني تميم، يقال له صبيغ بن عسل قدم المدينة، وكان عنده كتب، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمرﷺ، فبعث إليه، وقد أعد له عراجين النخل، فلما دخل عليه قال: من أنت قال: أنا عبد الله صبيغ، قال عمرﷺ: وأنا عبد الله عمر، وأومأ إليه، فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زال يضربه حتى شجه، وجعل الدم يسيل على وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد والله ذهب الذي أجد في رأسي(٣٨).

---

(٣٦) ينظر: «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للسعدي (٢٣٠/١) و«الإتقان في علوم القرآن» (٥/٢) للسيوطي.

(٣٧) أخرجه البخاري (١٦٥٥/٤ح ٤٢٧٣) ومسلم (٤ / ٢٠٥٣ ح ٢٦٦٥)

(٣٨) أخرجه الدارمي(٦٦/١ ح١٤٤) والآجري في «الشريعة» (ص١٦٦ح١٥٠) واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٦٣٥/٤ ح١١٣٧، ١١٣٨) وأبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (٢٤٢/٤ح٧٠٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١١/٢٣) والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٢٣/٥) وابن جماعة في «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» (ص١٤) من طرق عن حماد بن زيد، عن يزيد بن حازم، عن سليمان بن يسار، به بنحوه.

وهذا رجاله ثقات، لكن فيه انقطاع فسليمان بن يسار، لم يدرك عمر بن الخطابﷺ، لكن ورد من طرق عن عمر بن الخطابﷺ ، فمنها: ما أخرجه معمر في «الجامع» (٤٢٦/١١ ح٢٠٩٠٦)- وعنه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٧٣/٤ح١٥٢٤)- عن ابن طاوس، عن أبيه، والآجري في «الشريعة» (ص١٦٥ح١٤٩) واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٦٣٤/٤ ح١١٣٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٢/٢٣) من طريق الجعيد بن عبدالرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد،

والخطيب البغدادي في «الأنباء المحكمة في الأسماء المبهمة» (ص ٣٦ ، ٣٧) وأبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (٢٤٤/٤ح٧٠٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٢/٢٣) من طرق عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، ثلاثتهم: (طاوس، والسائب، وأبو عثمان النهدي)أن عمر بن الخطابﷺ فذكر نحوه، إلا طاوس فمختصرا.

وذلك مثل أحاديث فضل الشهادتين وأنهما سبب دخول الجنة، وأن ظاهرهما دخول الجنة بمجرد نطقهما مطلقا، ولو لم يأتِ بحقوقهما ويجتنب ما ينافيهما؛ كحديث عبادة بن الصامتﷺ، سمعت رسول اللهﷺ، يقول: ((**من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، حرم الله عليه النار**))(٣٩)

فهذا الحديث المجمل ليس على إطلاقه- كما توهّم بعض المرجئة ونحوهم- بل يُحمل على الأحاديث الأخرى الواضحة المفسرة: بأنه لا بد أن يأتي بالشهادتين بصدق مضيفا إليها الإتيان بموجباتها مبتعدا عن نواقضهما، كحديث ابن عمرﷺ، قال رسول اللهﷺ: ((**بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان**))(٤٠)، وحديثهﷺ الآخر أن رسول اللهﷺ قال: ((**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**))(٤١)

وعلى هذا كان فهم سلف الأمة لتلك الأحاديث، وبه يجتمع شملها، ويلتئم بعضها ببعض، فقرروا أنَّ كلمة التوحيد سببٌ مقتضٍ لدخول الجنَّة، وللنجاة مِنَ النَّارِ، لكن له شروطٌ، وهي الإتيانُ بالفرائضِ، ولها موانعُ، وهي إتيانُ الكبائر، فقال الحسن للفرزدق: إنَّ لـ ((لا إله إلا الله)) شروطاً، فإيَّاكَ وقذفَ المحصنة، ورُوي عنه أنَّه قال: هذا العمودُ، فأين الطُّنُبُ- يعني- : أنَّ كلمةَ التوحيد عمودُ الفسطاط، ولكن لا يثبتُ الفسطاطُ بدون أطنابه، وهي فعلُ الواجبات، وتركُ المحرَّمات، وقيل للحسن: إنَّ ناساً يقولون: من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنَّة، فقال: من قال: لا إله إلا الله، فأدَّى حقَّها وفرضها، دخلَ الجنَّةَ، وقيل لوهب بنِ مُنبِّه: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنَّة؟ قال: بلى؛ ولكن ما من مفتاحٍ إلا وله أسنان، فإنْ جئتَ بمفتاحٍ له أسنانٌ فتح لك، وإلاَّ لم يفتح لك(٤٢).

=وهذه الطرق- وغيرها مما لم أذكره- وإن كانت منقطعة، تدل على أن لها أصلا، وأ ا مشهورة عن عمرﷺ، فقد أخرج الطبري في «تفـسيره» (٣٦٤/١٣ ح١٥٦٤٦، ١٥٦٤٧) بسنده عن ابن عباسﷺ في رجل أحرجه بمسائل مشتبهة، فقال: ..لم يزل يسأله حتى كاد يحرجه، فقال ابن عباسﷺ: أتدرون ما مثل هذا، مثَلُ صِبيغ الذي ضربه عمر بن الخطابﷺ.

وكذا كان الشافعي قد أعجبه فعل عمرﷺ، فكان يتغنى بتلك القصة، ويضرب ا المثل في تأديب أهل البدع، فكان يقول: حكمي في أهل الكلام حكم عمرﷺ في صبيغ. «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (٢٤٦/٤ح٧٠٨) و «السير» (١٨/١٩)

ومن هنا يظهر- والله أعلم- أن لهذه القصة أصلا، وأ ا مشهورة ثابتة عن عمرﷺ- كما تقدم- فقد قال ابن تيمية في «ا موع»: "قصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطابﷺ من أشهر القضايا" (٢٦٩/٢) وقال- أيضا-: في «الصارم المسلول»: وهو مشهور. (١٩٥/١) وقال ابن كـثير في «تفسيره» لما أعلّ طريقا مرفوعا: "أقرب ما فيه أنه موقوف على عمرﷺ، فإن قصة صِبيغ بن عسل مشهورة مع عمرﷺ؛ وإنما ضربه لأنـه ظهر له من أمره فيما يسأل تعنتا وعنادا" (١٨٨/٣).

(٣٩) أخرجه مسلم (١/ ٥٧ح ٤٧).

(٤٠) أخرجه البخاري (١/ ١٢ح ٨، ٤٢٤٣) ومسلم (٤٥/١ح١٦) وانظر «أصول منهج النقد» (ص٩٩).

(٤١) أخرجه البخاري (١/ ١٧ح ٢٥، ٢٧٨٦) ومسلم (٥٣/١ح٢٢)

(٤٢) جامع العلوم والحكم (٥٢١/١).

٧- عدم معرفة أسباب ورود الأحاديث النبوية، وترك تقصي ذلك من مصادرها، وأثره في فهم السنة، ومظاهره

إن معرفة أسباب ورود الأحاديث الشريفة، له أثر كبير في إصابة حقيقة معاني الأحاديث، والسلامة من الانحراف في فهم السنة، كأثر معرفة سبب نزول آيات القرآن العظيم(٤٣).

فبمعرفة ورود الأحاديث يتضح المعنى الصحيح، ويتحدّد المراد منه، ويزول الإشكال من عموم وإطلاق وغموض في المعنى؛ ولأهمية معرفته والتنقيب عنه، صنف في أسباب ورود الأحاديث بعض العلماء كتبا مستقلة حافلة ممتعة كالسيوطي في «اللمع في أسباب ورود الحديث»، وابن حمزة الحسيني في (١١٢٠هـ) «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»

هذا، وإن كان الأصل في نصوص الوحي، حملها على ظاهرها، وفهمها على إطلاقها، وعموم معناها، وأن العبرة بعموم لفظها لا بخصوص سببها.

ومما ينبغي أن ينبه عليه، التأكد من صحة سبب ورود الحديث؛ لقوة أثره في معنى الحديث، وصرفه عن عمومه وإطلاقه، الذي هو الأصل؛ لأن كثيرا مما ذكر من أسباب الورود غير صحيحة.

قال طاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٤١٧هـ): "من فروع علم الحديث، معرفة أسباب ورود الحديث، وقد صنف فيه بعض العلماء، وقد جرت عادة أكثر شراح الحديث التعرض لذلك إذا كان للحديث سبب، ووقفوا عليه" «توجيه النظر إلى أصول الأثر» (٩٠٦/٢)

ومن مظاهر ذلك، ما تقدم في التعصب العقدي- السبب الرابع- فهم الشيعة من قولهﷺ لعلي بن أبي طالبرضي الله عنه: ((**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**))، فقد كشف سبب ورود الحديث حقيقة معناه.

ومن مظاهره- أيضا- ما فهمه بعض المبتدعة الذين تساهلوا في استحسان بعض البدع، وأنه ليس فيه ما يمنع منها إذا كانت بدعة حسنة، ولم تصادم نصا صريحا، وإنما المنهي عنه البدعة السيئة؛ استنادا إلى عموم قولهﷺ: ((**من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها...**))

وهذا فهم خاطئ، فليس معناه اختراع شيء جديد، لم يأت به الشرع أصلا، وإنما المراد ما كان واقعا تحت عموم ما شرعه من صدقة وكرم ومعروف، كما يبن ذلك سبب الحديث والقصة التي حدثت فيه، كما أخرجه مسلم من حديث جريررضي الله عنه، عن قال: كنا عند رسول اللهﷺ في صدر النهار، قال: فجاءه قوم حفاة عراة مجتابي النمار أو العباء متقلدي السيوف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعّر وجه رسول

(٤٣) ينظر في فوائد معرفة أسباب الـ ول- وكثير منها يشارك أسباب الورود- :«البرهان في علوم القـرآن» (٢٢/١) و «مناهـل العرفـان» (٧٨/١).

اللهﷺ لما رأى بهم من الفاقة، فدخل ثم خرج فأمر بلال فأذن وأقام فصلى، ثم خطب فقالﷺ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ النساء: ١، والآية التي في الحشر: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ الحشر: ١٨، **((تصدق رجل من ديناره، من درهمه ، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره، حتى قال: ولو بشق تمرة))** قال: فجاء رجل من الأنصار بِصُرّة كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت، قال: ثم تتابع الناس حتى رأيت كومين من طعام وثياب، فرأيت وجه رسول اللهﷺ يتهلل، كأنه مذهبة، فقال رسول اللهﷺ: **((من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها، من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء))**[٤٤]

قال ابن الأثير (ت٦٠٦هـ): "البدعة بِدْعَتَان: بدعة هُدًى، وبدعة ضلال، فما كان في خلاف ما أمَر اللّه به ورسولهﷺ، فهو في حَيِّز الذّم والإنكار، وما كان واقعا تحت عُموم ما نَدب اللّه إليه، وحَضَّ عليه اللّه أو رسولهﷺ، فهو في حيز المدح، وما لم يكن له مثال موجود كنَوْع من الجُود والسخاء وفعْل المعروف، فهو من الأفعال المحمودة، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشرع به؛ لأن النبيﷺ قد جعل له في ذلك ثوابا، فقالﷺ: **((من سَنّ سُنة حسَنة، كان له أجْرها وأجرُ من عَمِل بها))** وقالﷺ في ضِدّه: **((ومن سنّ سُنة سيّئة، كان عليه وزْرُها وَوِزْرُ من عَمِل بها))** وذلك إذا كان في خلاف ما أمر اللّه به ورسولهﷺ، ومن هذا النوع قولُ عمرﷺ: نِعْمَت البدعة هذه! لَمَّا كانت من أفعال الخير، وداخلة في حيز المدح سماها بدعة، ومدحها؛ لأن النبيﷺ لم يَسنَّها لهم، وإنما صلاّها لَياليَ ثم تَركَها، ولم يحافظ عليها، ولا جَمع الناسَ لها، ولا كانت في زمن أبي بكرﷺ، وإنما عمرﷺ جمع الناس عليها ونَدَبهم إليها، فبهذا سمّاها بدعة، وهي على الحقيقة سُنَّة؛ لقولهﷺ: **((عليكم بسُنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشِدين من بعْدي))** وقولهﷺ: **((اقتدُوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر))** وعلى هذا التأويل يُحمل الحديث الآخر: **((كل مُحْدَثة بدعةٌ))** إنما يريد ما خالف أصول الشريعة، ولم يوافق السُّنَّة، وأكثر ما يُستعمل المبْتدَع عُرفا في الذمّ"[٤٥]

(٤٤) صحيح مسلم (٢/ ٧٠٤ح ١٠١٧)

(٤٥) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢٦٧/١)

٨- الغفلة عن النظر في فطرة الله، وسننه الكونية في خلقه التي لا تتبدل، ومظاهره

سنن الله في خلقه ثابتة لا تتبدّل ولا تتحوّل، كما قال الله : ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلًاۖ﴾ فاطر: ٤٣

إن فطرة الله لا تتغيّر مع تغيّر الأزمنة والأمكنة، كما قال ﷻ: ﴿ فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٠﴾ الروم: ٣٠

ومن مظاهره، من قال: ((**أول ما أرسل الحيض على بني إسرائيل**)) وهذا مع ضعفه[٤٦] مخالف لسنة الله في خلقه للنساء؛ لملازمة الحيض للحمل والولادة منذ خلق الله أُمّنا حواء، وله آثار صحية ونفسية عليهن لا تخفى، كما يدل على قدم هذه السنة الكونية حديث عائشة الصحيح لما حاضت في حجة الوداع، ودخل عليها النبيﷺ وهي حزينة تبكي! فقالﷺ- مواسيا لها- : ((**إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري**))[٤٧]

وأيضا من مظاهره، من زعم من العلماء أن أول من شاب من بني آدم، هو خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام.

قال ابن رجب: "وقد استدل البخاري لذلك بعموم قول النبيﷺ: ((**إن هَذا شيء كتبه الله على بنات آدم**))، وَهوَ استلال ظاهر حسن، ونظيره: استدلال الحسن على إبطال قول مِن قالَ: أول مِن رأى الشيب

---

(٤٦) أخرجه عبدالرزاق (١٤٩/٣ ح٥١١٥) ومسدد- كما في «المطالب العاليـة» (٢١/٢ح٤٢٠)- والطـبراني في «الكـبير» (٩/ ٢٩٥- ٢٩٦ح ٩٤٨٤،٩٤٨٥) والخطابي في «غريب الحديث» (٢٥٨/٢) من طريق سليمان الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه موقوفا وفيه قصة.

وأخرجه عبدالرزاق (١٤٩/٣ ح٥١١٤) وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٤٧/٣ ح٦٣٧) من طريق هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عـن عائشة موقوفا عليها بنحوه أتم منه.

فهذان الحديثان- كما ترى- موقوفان، وهما من الغيبيات التي لا يمكن إدراكها إلا عن طريق الوحي، وليس بالوحي ما يدل على ذلـك، بـل دل الوحي على خلافه، كما في قولهﷺ: ((إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم)) كما صرح بذلك البخاري بقوله: وحديث النبيﷺ أكثر.

قال ابن رجب: "وأما ما رجحه البخاري مِن أن الحيض لَم يزل في النساء منذ خلقهن الله، فهو المروي عن جمهور الـسلف ...ثم بـين ضـعفه، واستدل البخاري لذلك بعموم قول النبي ﷺ:((إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم))، وهو استدلال ظاهر حسن،...هذا إسناد شريف جداً؛ لجلالة رواته، وتصريحهم كلهم بسماع بعضهم من بعض؛ فلهذا صدر بِهِ البخاري((كتاب: الحيض)) وفيه اللفظة التي استدل ا البخاري على أن الحيض لازم للنساء منذ خلقهن الله، وأنه لم يحدث في بني إسرائيل، كما تقدم" «فتح الباري» (٧٧/٢) وانظر: «فتح الباري» لابن حجـر (٤٠٠/١ و٣٥٠/٢)

ولعلّ ذلك- إن صح عنهما- من الإسرائيليات التي لا يجزم ا في أحسن الأحوال، وإن كان رد ذلك أظهر؛ أخذا بظاهر حديث عائشة الـصحيح، ولا يظن بمثل عائشة أن تخالف ما سمعته من النبيﷺ، مما يؤكد إعلال ما روي عنها، والله أعلم.

قال الشيخ الألباني: "الموقوف صحيح الإسناد، ولكن لا يحتج به لوقفه، والظاهر أن القصة من الإسرائيليات" السلسلة الضعيفة (٩١٨).

(٤٧) أخرجه البخاري (١/ ١١٣ ح ٣٩٠) ومسلم (٨٧٠/٢ ح١٢١١)

إبراهيمﷺ بعموم قول الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ الروم: ٥٤(٤٨)

٩- ضعف الاهتمام بالسيرة النبوية، وعدم التضلع منها، والغفلة عن الأحوال المصطفوية، وأثر ذلك في فهم السنة، ومظاهره

إن مما لا شك فيه أن أفعال الرسولﷺ، هي شقيقة أقواله، وهي مثلها- وإن اختلفا في القوة- في وجوب الاحتجاج بها عند أئمة المسلمين، بضوابط معروفة.

فضبط أفعالهﷺ وسيرته وأحواله الصحيحة، لا يقِلّ أهمية عن ضبط أقواله، بل هي صنوها.

وأنه ينبغي الاهتمام بسيرتهﷺ العطرة، وأفعاله العامة والخاصة؛ ليحصل التأسي بها، ويتمّ الاقتداء بنبينا، ويردّ ما خالفها مما ينسب إليه، ويمثّل تطبيق حكم الله ﷻ في قوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ الأحزاب: ٢١.

وعليه فالغفلة عن سيرة النبيﷺ وأحواله، له أثر كبير، لا يخفى في الانحراف في فهم السنة النبوية، فتجد أن أحاديث- وهي ليست بذاك القوة - تنسب للنبيﷺ في قضايا عامة تمسّ الحياة اليومية تنقل بأسانيد غير قوية، إذا ما عرضناها على سيرتهﷺ وأحواله الصحيحة وعمل أصحابه معه أو بعده، يتبين الفهم الصحيح لتلك الأحاديث.

فمما يبرز أهمية العناية بأقوال الصحابة وأفعالهم، والاهتمام بضبطها؛ لفهم السنة، ما صرح به بعض الأئمة في الرجوع إلى الصحابة، عند تعارض الأحاديث، فقال أَبو داوُد: إذا تنازع الخبرانِ عن رسولِ اللهﷺ، نُظِر إلى ما عمِلَ بِه أَصحابُه من بعده.(٤٩)

ولذلك كان الإمام مالك يهتمّ بعمل- وإن كان لا يوافق على ذلك كله- أهل المدينة، ويعتبره، ويجعله حجة في بعض الأحوال، وأصلا يرجع إليه، إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه؛ لأن الغالب أنهم ورثوا ذلك وحملوه عمن قبلهم أبا عن جد حتى يصل النبيﷺ؛ ولأن الاقتداء بالفعل وضبطه أيسر وأسهل من حفظ القول(٥٠).

---

(٤٨) «فتح الباري» (٧٧/٢).

(٤٩) «سنن أبي داود» (١٩١/١بعد حديث ٧١٩ و١٧٠/٢بعد ١٨٥١)

(٥٠) ينظر: «المستصفى» للغزالي (ص١٤٨) و «التمهيد» (٣٤٤/٦ و٢٢٠/٧).

قال ابن عبدالبر (ت٤٦٣هـ) : "القرآن أصل العلم ، فمن حفظه قبل بلوغه ، ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب ، كان ذلك له عونا كبيرا على مراده منه ، ومن سنن رسول اللهﷺ ، ثم ينظر في ناسخ القرآن ومنسوخه وأحكامه ...وفي سيرة رسول اللهﷺ ، تنبيه على كثير من الناسخ والمنسوخ في السنن ، ومن طلب السنن ، فليكن معوّله على حديث الأئمة الثقات الحفاظ" «جامع بيان العلم وفضله» (٢ /١٦٧)

ومن مظاهره ، ذمّ من لم يصلِّ على النبيﷺ كلما مرّ ذكره ، كما في حديث أبي هريرةﷺ قال : قال رسول اللهﷺ : ((**رغم أنف رجل ذكرت عنده ، فلم يصلِّ علي ، ورغم أنف رجل دخل عليه رمضان ، ثم انسلخ قبل أن يغفر له ، ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبر ، فلم يدخلاه الجنة**))

فهذا الحديث بهذا اللفظ مع شهرته ، ضعيف- إضافة لضعف سنده[٥١]- من جهة معناه ، فالصحابة لا يفتؤون يذكرون النبيﷺ ، ويسألونه ويحدِّثون عنه ، ويكتفون بذكره ، ولا يصلون عليه كلما ذكروا اسمه مع شدة تعظيمهم له ، وكانوا يقرؤون القرآن ، ويمرّون على ذكرهﷺ في الصلاة وخارجها ، فلم ينقل عنهم التزام ذلك ، وكذلك لم يأمر النبيﷺ المؤذن ، ولا من يدخل في الإسلام عند ذكر الشهادتين أن يصلي عليه ، بل وأحيانا يستمع

---

(٥١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥) وأحمد (٢٥٤/٢، ٣٤٦) وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبيﷺ» (١٦، ١٧) وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبيﷺ» (٦٥) والبزار- كما في «كشف الأستار» (٣١٦٩)- وابن خزيمة (١٨٨٨) وابن حبان في (٩٠٨) والحاكم (٥٤٩/١) والبيهقي في «الدعوات الكبير» (١٥٢) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ بنحوه.

وقد تفرد به عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث المدني، وهو مختلف فيه، وليس هو بالقوي، فقد قال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه، وأشار الترمذي إلى إعلاله، فذكر تفرده، واستغربه، فقال: حديث حسن، غريب من هذا الوجه، وقد لخص ابن حجر حاله بقوله : صدوق رمي بالقدر . « ذيب التهذيب» (١٢٥/٦) «التقريب» ٣٨٢٤ .

وقد روي من طريق آخر:

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٤٦) وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبيﷺ» (١٧، ١٨) وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبيﷺ» (٦٦) والبزار- كما في «كشف الأستار» (٣١٦٩)- وابن خزيمة (١٨٨٨) والطبراني في «الأوسط» (٨٩٩٤) من طريق كثير بن زيد الأسلمي، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرةﷺ بنحوه.

وهذا- أيضا- أضعف من سابقه، فكثير بن زيد، ليس بالقوي، ولخص حاله ابن حجر بأنه: صدوق يخطئ. «التقريب» ٥٦٤٦ ، وكذا شيخه الوليد بن رباح، قال عنه ابن حجر: صدوق. «التقريب» ٧٤٧٢ .

ومما يؤكد إعلاله أن الحديث روي عن أبي هريرةﷺ من طريق آخر أصح، ليس فيه تلك الزيادة- ذم ترك الصلاة علي النبيﷺ عند ذكره- فأخرج مسلم (٢٥٥١) وأحمد (٣٤٦/٢) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١) وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبيﷺ» (٥٦) والبيهقي في «الشعب» (٧٨٨٤) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبي صالح ذكوان السمان، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ مقتصرا على بر الوالدين بلفظ: ((رغم أنف ثم رغم أنف ثم رغم أنف، قيل: من يا رسول الله؟ قال: من أدرك أبويه عند الكبر أحدهما أو كليهما، فلم يدخل الجنة)).

النبيﷺ لقراءتهم، فلم يكونوا يلتزمون بذلك، مع علمهم بمشروعية الصلاة عليه مطلقا دون تقييد؛ لأمر الله ﷻ بذلك في قولهﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦ ﴾ الأحزاب: ٥٦، ومع معرفتهم بمشروعية الصلاة والسلام عليه في صلاتهم.

ثم من المقرر أن اللهﷻ أعلى وأجلّ، وأحق بالتعظيم من رسول اللهﷺ، ومع ذلك لا يجب أن يثنى عليه بقولك: (ﷻ أوﷻ أو ﷻ) ونحوها كلما ذكر، وإنما يستحسن ذلك، فتأمل.

١٠- عدم ضبط أسس اللغة ومعرفة كلام العرب، وأثره في فهم السنة، ومظاهره

معرفة كلام العرب، وأسس اللغة العربية، وأساليب البلاغة والبيان، مما يعين على فهم السنة النبوية، ويقي من زلة القلم، وعثرة اللسان المؤديين إلى الانحراف في فهم السنة على الوجه الصحيح.

قال ابن عبدالبر (ت٤٦٣هـ): "مما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله، وهو العلم بلسان العرب ومواقع كلامها، وسعة لغتها وأشعارها، ومجازها وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يستغنى عنه، وكان عمر بن الخطابﷺ يكتب إلى الآفاق أن يتعلموا السنة والفرائض واللحن- يعني النحو- كما يتعلم القرآن" «جامع بيان العلم وفضله» (١٦٧/٢)

وقال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "لابد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسولهﷺ من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسولهﷺ بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسولهﷺ على ما يدّعون أنه دال عليه ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة، وهذه مجازا، كما أخطأ المرجئة في اسم الإيمان، جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازا" «مجموع الفتاوى» (١١٦/٧)

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) مبينا أهمية معرفة اللغة، وأثرها في فهم السنة: "اللغة التي عليها مدار فهم السُّنة والقُران، والنحو الَّذي يُفتضح فاقده بكثرة الزَّلل، ولا يصلح الحديث للحَّان، إلى غير ذلك من عُلوم المعاني والبيان، التي لبلاغة الكتاب والحديث تبيان" «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (٢/١)

ومن مظاهر أثر اللغة على الحديث وفهمه، حديث الحسن، عن أبي بكرةﷺ: أنه انتهى إلى النبيﷺ، وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبيﷺ، فقالﷺ: ((**زادك الله حرصا، ولا تعد**))(٥٢)

فقد اختلف العلماء في ضبط قولهﷺ: ((**ولا تعد**)) ومن ثّم في معناه على ثلاثة أوجه:

أ) ((**ولا تَعُدْ**)) من العَود، نهي عن العَود والرجوع إلى هذا العمل، وهو الاسراع في المشي، أو الركوع دون الصف.

ب) ((**ولا َتعْدُ**)) من العَدْو والسرعة، أي لا تسرع في المشي للصلاة؛ خشية فوات الركعة، وعليه فهو راجع لبعض معاني سابقه- الأول- .

ج) ((**ولا تُعِدْ**)) من الإعادة، أي لا تعيد تلك الصلاة، ولا تلك الركعة(٥٣).

قال الشافعي (ت٢٠٤هـ): "قولهﷺ: ((**لا تعد**)) يشبه قولهﷺ: ((**لا تأتوا للصلاة تسعون**))(٥٤)يعني- والله أعلم- ليس عليك أن تركع حتى تصل إلى موقفك؛ لما في ذلك من التعب، كما ليس عليك أن تسعى إذا سمعت الإقامة". «سنن البيهقي الكبرى» (٢/ ٩٠)

وقال الطحاوي (ت٣٢١هـ): "فتأملنا قول رسول اللهﷺ لأبي بكرةﷺ: ((**لا تعد**))، فوجدنا بعض الناس قد حمله على أن لا يعود إلى السعي إلى الصلاة الذي كان منه حتى حفزه النفس، ووجدنا بعضهم قد حمله على نهيه إياه أن يركع دون الصف حتى يأخذ مقامه من الصف، ووجدنا مما قد روى هذا المعنى بعينه" «مشكل الآثار» (١٢/ ٢٤٧ح٤٨٥٤)

١١- الغفلة عن أصول الشريعة، وفنون العلم، وعدم الإلمام بأصولها ومقاصدها، وأثره في فهم السنة، ومظاهره

يجب لفهم السنة على الوجه الصحيح الإلمام بأصول الشريعة ومقاصدها، فهو سياج منيع، وحرز قوي من الانزلاق في مهاوي الردى في الانحراف في فهم سنة المصطفىﷺ.

(٥٢) أخرجه البخاري (١/ ٢٧١ح ٧٥) وقد اختلف في سماع الحسن من أبي بكرةﷺ، فرجح سماعه ابن المديني، والبخاري وغيرهما؛ ولذا أخرجه في صحيحه، بينما نفى صحة سماعه من أبي بكرةﷺ ابن معين، والدارقطني، ينظر: «الإلزامات والتتبع» (ص٢٢٢ح٣٨٥) و«فتح الباري» لابن رجب (٧/ ١٠٧-١٢٤) و «فتح الباري» لابن حجر (٣٥٢/١ و٢٦٨/٢) و «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص ١٦٥)

(٥٣) ينظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٢٨٥) و «حاشية السيوطي على سنن النسائي» (٢/ ١١٨ح ٨٧١).

(٥٤) أخرجه البخاري (١/ ٢٢٨ح ٦٠٩، ٦١٠، ٨٦٦، ٨٦٧) ومسلم (١/ ٤٢٠ح ٦٠٢)

قال محمد أنور الكشميري(ت ١٣٥٢هـ): "اعلم أن فهمَ الحديثِ والإطلاع على أغراض الشارع، مما لا يتيسرُ إلاّ بعد علم الفقه؛ لأنه لا يمكنُ شرحُه بمجرد اللغة ما دام لم يظهر فيه أقوال الصحابة ومذاهب الأئمة، بل يبقى معلقاً، لا يُدرى وجوههُ وطرقه، فإذا انكشف ما ذهب إليه الذاهبون واختاره المختارون، خفَّ عليك أن تختارَ واحداً من هذه الوجوه، وهو حال الحديث مع القرآن، ربما يتعذرُ تحصيلُ مرادِهِ بدون المراجعة إلى الأحاديث، فإذا وردت الأحاديث التي تتعلق به قُرُب اقتناصُ غرضِ الشارع، وهذا من غاية علوه ورفعة محله، بل كلما كان الكلامُ أبلغَ كان في احتمال الوجوه أزيدَ، ولا يُفهم هذا المعنى إلاّ من عُنِيَ به" «فيض الباري شرح البخاري» (٣٣٣/١)

ومن مظاهره، تصحيح حديث: ((**أنت ومالك لأبيك**)) فهو- إضافة إلى ضعف سنده[٥٥]- مخالف لأصول كبيرة ظاهرة، كآيات المواريث في فرض نصيب للأب والابن والزوجة وغيرهم، فلم يكن ماله كله لأبيه،

(55) هذا الحديث روي عن عدة صحابة، أشهرها وأحسنها ثلاثة هي:

١- حديث جابر رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه (٢٢٩١) وبقي بن مخلد- كما في «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (١٠٣/٥)- والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٥٨/٤) وفي «مشكل الآثار» (١٥٩٨) والطبراني في «الأوسط» (٣٥٣٤ ، ٦٧٢٨) من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، عن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي،

والشافعي في «الرسالة» (ص٤٦٧) وسعيد بن منصور (٢٢٩٠) والبيهقي (٤٨٠/٧) من طريق سفيان بن عيينة،

وعبدالرزاق (١٦٦٢٨) وابن أبي شيبة (٣٦٢٠٣) من طريق سفيان الثوري،

وابن أبي شيبة (٢٢٦٨٦) عن ابن أبي زائدة، وكذا البزار- كما في «بيان الوهم والإيهام» (١٠٢/٥)- من طريق عبدالله بن داود، وعلقه أيضا البزار عن عثمان بن عثمان الغطفاني، ثلاثتهم: (ابن أبي زائدة، وابن داود، والغطفاني) عن هشام بن عروة،

والطبراني في «الأوسط» (٦٥٧٠) وفي «الصغير» (٩٤٧) والبيهقي (٤٨١/٧) من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر،

والجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص٣٨٥) والخطيب في «الموضح» (٧٤/٢) من طريق عمرو بن أبي قيس،

ستتهم: (يوسف بن إسحاق، وابن عيينة، والثوري، وهشام بن عروة، والمنكدر بن محمد، وعمرو بن أبي قيس) عن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ- مرسلا- بنحوه زاد في أوله: ((أن رجلاً أتى النبيﷺ، فَقَالَ يا رسولَ اللهِ: إن لي مالاً وولَدا، وإن والِدِي يجتاح مالِي...)) في رواية السفيانين، وكذا هشام بن عروة من رواية ابن أبي زائدة عنه، وموصولا بذكر جابر رضي الله عنه في رواية الباقين.

فمدار هذا الحديث على محمد بن المنكدر، وقد اختلف عليه في وصله وإرساله، وممن أرسله الحافظان السفيانان، وحسبك بهما! وهما هما! ولذا رجحه أبو حاتم فقال- بعدما أعل الموصول-: رواه الثوري، وابن عيينةَ، عن ابن الْمنكدِر، أنه بلغه عن النبيﷺ، أنه قَالَ ذَلِك، قَالَ أبي: وهذَا أشبه. «علل الحديث» (٤٦٦/١)

وكذا رجح المرسل الشافعي، والبيهقي. ينظر : «المعرفة» للبيهقي (ح٥٠، ٥٢٠٤)

٢- حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود (٣٥٣٠) وابن ماجه (٢٣١٣) وأحمد (١٧٩/٢ ، ٢٠٤، ٢١٤) وابن أبي شيبة (٢٢٧٠٠، ٣٦٢٠٦) وابن الجارود (٣٣١) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٥٨/٤) والبيهقي (٤٨٠/٧) من طرق عن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، مرفوعا بنحوه، زاد: ((إن أطيب ما أكلْتم مِن كسبِكُم، وإن أولادكُم مِن كسبِكُم)) =

وأنه لو مات شخص وله ابن وأب، لم يكن للأب إلا السدس، والباقي لابنه، وقد نص على ذلك الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص٤٦٧) وانظر «شرح مشكل الآثار» (٢٨٠/٤) و «السنن الكبرى» للبيهقي (٤٨٠/٧)

وأيضا معارض لأصل آخر كبير معروف، وهو ما ورد في تحريم مال الغير، كما ذكره الإمام أحمد، والبيهقي. انظر : «الورع» لأحمد (ص١٠٥ ،١١١، ١١٠) و «السنن الكبرى» (٤٨١/٧)

١٢- مخالفة طريقة أئمة الحديث، والجهل بمنهج حفاظ الحديث ونقاده في الحكم على الأحاديث، وأثره في فهم السنة، ومظاهره.

لأئمة الحديث وحفاظ الأثر، طرق دقيقة، وقواعد منضبطة، وموازين قسط قويمة في الحكم على الأحاديث صحة وضعفا، ينبغي معرفتها وتفهّمها، ومَن ثَم اقتفاؤها والسير عليها؛ لأنهم أهل هذا الشأن، وحُماة عرينه، فهم أهلها وأحق بها.

فلا يسوغ تجاوز تلك الموازين التي نتجت استقراء تام وسبر صحيح، ولا التساهل والغفلة عنها، مما ينتج عنه خلل كبير، له أثر خطير، وشر مستطير؛ إذا هو تقوّل على رسول الله ﷺ ما لم يقله- غالبا- أو ردّ بعض قوله، وإن كان غير قاصد.

=وقد تفرد به عمرو بن شعيب، وقد اختلف الأئمة في أحاديثه، وأكثرهم على عدم الاحتجاج فيما ينفرد به، فقال ابن حبان: ليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا مجانبة ما روى عن أبيه عن جده، والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه، ولولا كراهة التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواه عن أبيه عن جده، أشياء يستدل بها على وهن هذا الإسناد. «المجروحين» (٢ /٧٣) وانظر : «السير» (١٧٨/٥)

٣- حديث عائشة:

أخرجه أبو داود (٣٥٢٨) والترمذي (١٣٥٨) والنسائي (٢٤٠/٧) وابن ماجه (٢٢٩٠) والحميدي (٢٤٦) وابن أبي شيبة (٣٦٢١٣) وأحمد (٣١/٦ ، ٤١، ١٢٧ ، ١٦٢ ، ١٧٣، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠١) والدارمي (٢٥٤٠) والعقيلي (٢٣٤/٢) والبيهقي (٤٨٠/٧) من طريق عمارة بن عمير، عن عمته، عن عائشة، عن النبيﷺ بلفظ: ((إن اطْيب ما أكلْتم مِن كَسبِكُم، وإن أولادكُم مِن كَسبِكُم)) وفي بعض الروايات: عمارة بن عمير، عن أمه، عن عائشة.

وقد سئل الإمام أحمد عنه؟ فأعله بالاضطراب، قال الأثرم: وسمعت أبا عبدالله ذكر حديث عائشة هذا، فقال: حديث مضطرب، رواه منصور والأعمش، عن إبراهيم، عن عمته، عن عائشة، كذلك قال سفيان بن عيينة، عن الأعمش، ورواه الحكم عن عمارة، عن أبيه، عن عائشة ...إلى أن قال في بعض طرقه: رواه سفيان، عن حماد، لم يرفعه. «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة (ص٣٠٨ ح٢٠٨)

فتبين أن جميع أحاديث الباب، لا تخلو من مقال، وأنه لا يصح منها شيء مرفوعا، كما تقدم قول الشافعي، والبيهقي، وكذا قال العقيلي: في هذا الباب أحاديث من غير هذا الوجه، وفيها لين، وبعضها أحسن من بعض، ومن أحسنها حديث الأعمش، عن منصور، عن عمارة بن عمير عن عمته، عن عائشة، أن النبيﷺ قال: ((أولادكم من كسبكم ...)) «الضعفاء الكبير» (١٧٩/٤)

وقال البيهقي- أيضا-: روي من وجوه موصولا، لا يثبت مثلها. (٤٨٠/٧)

وذكر ابن حجر أن البخاري أشار في صحيحه إلى تضعيف هذا الحديث.«فتح الباري»(٢١١/٥)وانظر:«فيض القدير»للمناوي(٥٠/٣).

فأئمة الحديث المتقدمون أعلم وأضبط- ولا مقارنة- لقوانين وقواعد علم الحديث، وأدق من المتأخرين في موازينها ومعرفة صحيحها من سقيمها، كما قال الشاطبي: (ت٧٩٠هـ): "أعمال المتقدمين في إصلاح دنياهم ودينهم على خلاف أعمال المتأخرين، وعلومهم في التحقيق أقعد، فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن" «الموافقات» (٩٧/١)

ومن المعلوم أن حقيقة الحديث الصحيح، ما توفرت فيه شروط هي: عدالة رواته وضبطهم، واتصال سنده، وسلامته من الشذوذ والعلة، فتلك خمسة كاملة: الثلاثة الأُول شروط وجودية، والباقيان عدميان، وتحقيقهما بجمع طرق الحديث والتنقيب عنها، والتوسع فيه حتى يتحقق خلوّه من الشذوذ والعلة بأنواعها، كما قال يحيى بن معين (ت ٢٣٢هـ): "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه" وقال أيضا: "اكتب الحديث خمسين مرة؛ فإن له آفات كثيرة" وقال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا"[٥٦]

وإن لم يبذل الباحث وسعه في التنقيب والتحري، لم يجُز له الجزم بنفيهما؛ لكثرة الخطأ والتصحيف في الأحاديث؛ لأسباب كثيرة.

والملاحظ الغفلة عن ذينك الشرطين الأخيرين، لاسيما كثير من الفقهاء والمتأخرين، كما نص على ذلك الإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) بقوله: "زاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معلَّلاً، وفي هذين الشرطين نَظَرٌ على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلِّل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء"[٥٧]

فالمتمعّن في الحكم على الأحاديث، يجد بونا واسعا بين العلماء؛ إذ يجد أئمة كابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، والنسائي، يضعفون حديثاً ما، بل يحكم عليه بعضهم بالوضع، بينما يجد طائفة أخرى كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم- فضلا عمن بعدهم من المتأخرين كالنووي، وابن حجر- يحسنونه أو يصححونه، مع علل في أسانيدها!

وإن من أظهر أسباب تفاوت طريقة الأئمة المتقدمين عن كثير ممن تساهل بعدهم، واختلاف منهجهم في الحكم على الأحاديث، اعتبار تفرد الراوي، واختلافهم في حال الراوي: جرحا وتعديلا، والمخالفة في الإسناد، وكذا في التقوية بالمتابعات والشواهد، وهاك توضيحها:

---

(٥٦) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢١٢ رقم ١٦٣٨-١٦٤٠)
(٥٧) «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص٥)

١- فتفرد الراوي، ويمثل له- ما تقدم في السبب التاسع- بحديث عبدالرحمن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ قال: **((رغم أنف من ذكرت عنده، فلم يصلّ عليك))** فقد سبق تفرد عبدالرحمن بن إسحاق به عن سعيد المقبري، وقد قبل تفرده فصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والنووي في «رياض الصالحين» (١٤٠٨) وفي «الأذكار» (٣٤٨) والشيخ الألباني كما «صحيح الجامع» (٣٥١٠) وفي «الإرواء» (٦) والشيخ شعيب الأرنؤوط وغيرهم من المتأخرين.

وقد تقدم إعلاله؛ لتفرد عبدالرحمن بن إسحاق به، كما قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه[٥٨].

٢- وأما اختلافهم في حال الرواة، وتساهل المتأخرين في حال الراوي، وأنهم يمرّرون ويسلّكون للراوي المتكلم فيه كثيرا، فيقبلون حديثه، ويتغاضون عن أقوال من ليّنه، مع أنهم- أحيانا- أكثر وأحفظ وأشهر، ومثاله الراوي المتقدم آنفا عبدالرحمن بن إسحاق.

٣- وأما المخالفة في الإسناد، وتساهل أو عدم اعتداد المتأخرين بمخالفة الراوي لمن هم أكثر وأحفظ منه؛ معللين ذلك بأنها زيادة من ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة، هكذا مطلقا عند كثير منهم! فيمثل له- بما تقدم في السبب الحادي عشر- بحديث محمد بن المنكدر، عن جابرﷺ، عن النبيﷺ- موصولا- : **((أنت ومالك لأبيك))** وقد أرسله عن محمد بن المنكدر، إماما حافظان هما السفيانان: الثوري، وابن عيينة، فلا تقارن روايتهما برواية من وصله، فهما أحفظ وأثبت بلا مقارنة، ومن القوم سواهما! وقد تقدم ترجيح الشافعي والبيهقي للمرسل.

٤- وأما التقوية بالمتابعات والشواهد، فمن الواضح تساهل المتأخرين في تقوية حديثٍ ما بطرقه ومتابعاته، أو تقوية الأحاديث الضعيفة بالشواهد، ويمكن التمثيل لتساهلهم بالطرق والمتابعات بما تقدم في حديث محمد بن المنكدر، عن جابرﷺ، عن النبيﷺ: **((أنت ومالك لأبيك))** وتقويته بمن تابعهم على وصله عن ابن المنكدر، مخالفين لمن أرسله من الأئمة الأثبات، وهما الثوري وابن عيينة، كما سبق.

ويمثل للتساهل في تقوية الأحاديث بالشواهد والتهاون في ذلك- كما تقدم في السبب الثالث- بحديث عن النبيﷺ: **((يحمل هذا العلم من خلف عدوله...))** وتقويته وتصحيحه بشواهده، وممن صرح بتصحيحه ابن عبدالبر، ومحمد ابن الوزير اليماني كما في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسمﷺ» (١/٩٥) والألباني في «مشكاة المصابيح» (٢٤٨)

---

(٥٨) ينظر بحث شيخنا د.إبراهيم اللاحم "تفرد الثقة بالحديث" نشر في «مجلة الحكمة» العدد (٢٤).

بينما الحديث لا يمكن أن يرتقي للصحة أو الحسن ولا يتقوى بشواهده؛ إذ هي ليست صالحة للتقوية والارتقاء، كما صرح بذلك العقيلي، والدارقطني، وأبو نعيم الأصبهاني، وعبدالحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، وابن كثير، والزركشي، والعراقي، وغيرهم، كما سبق في موضعه[٥٩].

١٣- التأثر بأفكار وتوجهات غربية منحرفة، والانخداع بشبهٍ استشرافية مغرضة، والشعور بالانهزامية، وأثر ذلك في فهم السنة، ومظاهره.

الواجب على المسلم حقا ممن وقر الإيمان في قلبه أن يعتز بدينه، ويتشرف بالانتساب له جملة وتفصيلا أحاط به عقله أم لا، وأكمل من هذا أن ينشره وينافح عنه بما أوتى، كل بحسبه: بلسانه وقلمه.

وإن فئة من حثالة المسلمين ممن شرب وعلّ من ماء الأعداء العكر، وأكل من فتات موائدهم العفن، وغسلت أدمغتهم، وتنكروا لدينهم وقومهم، قد انقلبوا إلى أهلهم منهزمين، وبأعدائهم معجبين، ولهم مقلدين، ولأقوالهم وشبههم مرددين، ولتراثهم ومجد أمتهم الخالد التليد متنكرين.

ومن مظاهره، تقليدهم بدعوى مساواة المرأة للرجل في كل حال، مقولة بأفواههم، تكذبهم عقولهم وأفعالهم، ومحاولتهم تنقّص السنة بل دين الإسلام جملة، وما شعروا أن الإسلام وأهله جبال شامخة لن يضيروهم شيئا، وأن مكرهم في تباب، راجع عليهم، كما الله ﷻ: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فاطر: ٤٣، وأن الأمر كما قال الأعشى بن قيس:

كناطح صخرة يوما ليفلقها..................فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل[٦٠]

ومن مظاهره - أيضا - اعتراضهم على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: **((خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى، فمرّ على النساء، فقال ﷺ: ((يا معشر النساء تصدقن؛ فإني أريتكن أكثر أهل النار))**، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال ﷺ: **((تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن))**، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال ﷺ: **((أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟))**، قلن: بلى، قال ﷺ: **((فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟))**، قلن: بلى، قال ﷺ: **((فذلك من نقصان دينها))**[٦١]

---

(٥٩) ينظر في قضية التقوية بالمتابعات والشواهد كتاب: «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» للشيخ طارق بن عوض الله.

(٦٠) ينظر: «ديوان الأعشى» (ص ٤٨).

(٦١) أخرجه البخاري (١/ ١١٦ح ٢٩٨، ٩١٣، ١٣٩٣، ١٨٥، ٢٥١٥) ومسلم (١/٨٦ح ١٣٢/٧٩)

قالوا: فقولهﷺ: ((**ناقصات عقل ودين**)) يفهم منه تنقص للمرأة، والحط من قدرها، وازدراؤها، وعدم مساواتها بالرجل، بالرغم من تكليفها ومخاطبتها ومحاسبتها كالرجل، وقالوا: لعل الرسولﷺ ينقل ذلك عن اعتقاد الجاهلية الفاسد تجاه المرأة، وقال بعضهم: إن الرسولﷺ قال هذا على سبيل الدعابة والمزاح(٦٢).

وتأويلهم هذا خاطئ! أُتوا من قِبل سوء فهمهم، بسبب تأثرهم بالحضارة الغربية المادية، وشعورهم بالانهزامية، وتقليدهم الكفار، فالحديث ليس كما فهموا، بل إن النبيﷺ يشير فيه إلى مراعاة المرأة والكشف عن حقيقة تكوينها وخصائصها العقلية والنفسية والجسمانية؛ لما تمرّ به من أحوال شاقة كحيض ونفاس وحمل وإرضاع وحضانة وغير ذلك، وأنه يجب على الرجل الرفق بها، وتقبّل تقصيرها وتفهّم حالتها؛ لضعفها، وقوة عاطفتها على حساب عقلها، بخلاف الرجل- غالبا- الذي عقله يغلب عاطفته، كما هو معروف، مما يحتّم على الرجل أن يتحمّلها ويصبر على ما جُبلت عليه من كثرة السب والدعاء، وكفران حق الزوج، وهما يدلان على نقص في العقل والدين.

وكيف يقال: إنه احتقار للمرأة، وازدراء لها، والنصوص كثيرة في تفضيلها على الرجل! كأم لها ثلاثة حقوق، وفضيلة من ربّى ورعى ابنتين فأكثر، ووجوب حسن عشرتهن: كزوجة لقول اللهﷻ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ البقرة: ٢٢٨، وأوصى بهن النبيﷺ خيرا، فقال: ((**استوصوا بالنساء؛ فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء**))(٦٣)

فلا بد أن يُحمل النصوص بعضها على بعض، ويردّ ما أشكل منها إلى الواضح البين- كما تقدم في السبب السادس- ولن تجد كالإسلام في صيانتها وحفظها، وتقديرها وإكرامها، ووقايتها من الوقوع في وحَل الرذيلة والتخلف والانحلال، كما هو مشاهد، لا يخفى.

والحديث- إضافة إلى ما تقدم من مراعاة نفسية المرأة- فيه تعجّب النبيﷺ لا تنقّصه من قدرتها على غلبة الرجل الحازم اللبيب مع نقصها، وكون الرجل أكمل منها بقوة عاطفتها، وكثرة أساليبها الخاصة ووسائلها الخفية المتعلقة بالعشرة ونحوها، وهذا مشاهد ظاهر، وهو في الحقيقة مدح لهن، أكثر من كونه ذما لهن، كما تعجّب الشاعر الحكيم من ذلك بقوله:

هي الضِّلَع العَوجاءُ لستَ تُقيمها ألاَ إنّ تقويم الضلوع انكسارها

---

(٦٢) فتاوى الشبكة الإسلامية - بالشبكة العنكبوتية - (٤٤٨١/٨فتوى ٥٥٤٣٢) و«موسوعة الدفاع عن رسول اللهﷺ» (٤٤١/٦).

(٦٣) أخرجه البخاري (٣ / ١٢١٢ح ٣١٥٣ ، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠ ، ٥٦٧٢ ، ٥٧٨٥ ، ٥٧٨٧ ، ٦١١٠) ومسلم (١٠٩٠/٢ح ١٤٦٨).

أتجمع ضَعفاً واقتدارا على الفتى أليس عجيباً ضعفُها واقتدارها[٦٤]

والواقع والأحداث التاريخية قديما وحديثا، تثبت، بل تؤكد أن مجموع النساء لا جميعهن أي كل امرأة - وإن كان كثير من النساء أعقل وأحكم من عدة رجال - أقلّ من الرجال عقولا وتفكيرا ونضجا، وقد كان هذا من صالحها فراعى الشرع ذلك، فخفف عليها في التكاليف؛ رحمة بها، فلم يوجب عليها قتال الأعداء، ولا صلاة الجماعة، ولا النفقة على زوجها وأولادها، بل ولا على نفسها إذا كانت متزوجة، فالرجال أكمل وأصبر منهن، وأبعد نظرا للعواقب في الجملة؛ ولذا اقتضت حكمة الشارع وجوب الولي في الزواج، وإسناد الطلاق للزوج، إذ لو تزوجن بلا ولي، أو كان الطلاق بأيدهن لفسدت الأحوال، ولبقي أكثرهم أيامى مطلقَين! وهذا ظاهر باعترافهن.

قال أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ): "لو جعل للمرأة أن تطلق نفسها متى شاءت، لما استقرت امرأة عند زوجها في غالب الأمر؛ لأنهن ناقصات عقل، فلا يؤمن عليهن غلبة شهواتهن على عقولهن" «الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام» (ص٢٢٣)

وضعفها من جهة قلة ضبطها في الأمور التي تشهدها الرجال، ولا تختص بالنساء؛ لأنه ليس من اهتمامهن، فقد تزيد في الشهادة أو تنقص، وقد تنسى، كما أثبتته الدراسات والتجارب الحديثة، فقد ذكر الشيخ الزنداني: أن العلم الحديث قد اكتشف أن لكل من الرجل والمرأة مركزين: مركزاً للكلام، ومركزاً للتذكر، وأن الرجل إذا تكلم عمل واحد، وبقي الآخر للتذكر، وأما المرأة، فإذا تكلمت عمل المركزان؛ ولذا لا تستطيع التذكر التام لما تشهد به، فتذكرها أختها؛ لئلا يفوت مقصود الشهادة[٦٥].

قالت الدكتورة إليانورماكوبي: "إن الاختلافات بين الرجال والنساء، أقوى مما نظن حتى في الناحية العضوية، ففي خلال الأربعين سنة الأخيرة، وهي الفترة التي فتحت الجامعات والمعاهد العليا أبوابها للفتيات، دلت على ضعف الإنتاج النسوي والابتكار المفيد أمام ما يفعله الرجال، حتى في المجالات الأدبية، وبرز تخلف المرأة بعد دراسة حالة أربعمائة ممن حصلوا على الدكتوراه من النوعين، فاتضح أن عددا قليلا من هؤلاء المتعلمات، حاولن الاندماج في المشكلات العلمية؛ لابتكار نظريات جديدة، والباقيات وقفن حيث هن، ولم تكن عقبتهن الزواج ولا الأولاد؛ لأن الإنتاج العلمي لمن تزوجن تساوى مع من بقين بغير زواج، وحتى في بداية الدخول للجامعات كانت نتيجة التحليلات أن الذكاء الذي يؤهل للدراسات الجامعية، كان متفوقا عند الفتيان أكثر منه عند الفتيات، وأن السبب، هو النقص في الصفات التحليلية للعقل عند النوعين"

---

(٦٤) «اعتلال القلوب» للخرائطي (رقم٢٣٢).

(٦٥) فتاوى الشبكة الإسلامية على الشبة العنكبوتية (٣٤٥٣/٥ رقم الفتوى ٣٣٣٢٣).

وقالت ماريامان : "إن النساء مصابات باضطراب عقلي ، يجعل الأنوثة مثلا أعلى لديهن يضمن لهن السعادة ، فهن يَحْرِصْنَ على إظهار ما يلفت أنظار الرجال إليهن بالطبيعة أو بالصنعة عند خروجهن إلى وظائفهن ، ولو رضين بأصل تكوينهن اكتفاء بالزواج ، والتَّفَنن في طهو الطعام وتربية الأولاد ومعاونة الزوج ، لكان ذلك أفضل لهن ، فإذا خالفت إحداهن ذلك فقد خرجت على التقاليد ، وهذا سر تخلفها العلمي لما دخلت قاعات الجامعات ؛ ولهذا فإن قلة من النساء يحصلن على التفكير التحليلي"[٦٦]

والكلام في هذا يطول وليس هذا موضعه، إذ يستحق كتبا وبحوثا مستقلة، وإنما الغرض التنبيه على أن مما يؤثر على فهم السنة، ويوقع في الانحراف عنها ورود أكبر الشبه الغربية، والتحريفات الاستشراقية، ممن تلقّفها ضعفاء الإيمان، وجهلة هذه الأمة، كالدعوة للاختلاط والتبرج والسفور والإباحية باسم الحرية والتقدم والديموقراطية ورفع الظلم عنها، وهم الذين ظلموها وابتزّوها وأوقعوها في الانحطاط، وسلبوا منها أغلى ما تملك وجعلوها سلعة مبتذلة رخيصة، فرموها بعد الاستغناء عنها أو عجزها وكبرها، شرّ رمية، وأسوأ طردة.[٦٧]

الخاتمة

الحمد لله أولا وآخرا ، وظاهرا وباطنا، في الأولى وفي الآخرة ، والصلاة والسلام على محمدﷺ خير خلقه، وخاتم أنبيائه ورسله.

وبعد فهذه الجولة والإطلالة السريعة في جنبات السنة المباركة، والتفيؤ بظلالها الوارف وحدائقها الغناء، واستنشاق رحيقها، وإمتاع الناظرين بها، وتشنيف الآذان تعطيرها بها، ليحسّ المتجول بروحانية بمعية رسول الله فينسال يراعه، وكأنه أحد أصحابه بين يديه، يقلب ناظريه يسمع أقواله، ويشاهد أحواله، ولله درّ القائل في هذا المعنى:

أهل الحديث همـوا أهل النبي .... وإن لم يصحبوا نفسَه أنفاسه صحبوا[٦٨]

وقد تجلّت أهمية معرفة أسباب الانحراف في فهم السنة، أنه جدير بالاهتمام والبحث والمذاكرة، وظهر أن غالب أسبابه تدور على أربعة تماثيل، يجب على المسلم الصادق المخلص هدمها بمِعْوَل الإيمان والحق والجدال بالتي

(٦٦) «مجلة الجامعة الإسلامية» بالمدينة المنورة (العدد ٥٢ ص٤٢٩-٤٣٠)

(٦٧) ينظر : «المتبرجات» للزهراء فاطمة بنت عبدالله ، و«عودة الحجاب» لمحمد بن أحمد بن إسماعيل ، وفتاوى الشبكة الإسلامية - بالـشبكة العنكبوتية (٣٣٤٥/٣فتوى ١٦٠٣٢)

(٦٨) للحسن بن محمد النسوي، كما رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «فضل الحديث وأهله» كما في«صفة صلاة النبيﷺ-الأصل-» (٢٢/١).

هي أحسن، هي: الغلو والتكلف والجهل والعصبية، فغالب تلك الأسباب راجعة وآيلة إليها، وحسبك بهذه الأربع إثما، ويكفيك بها سوء وجرما.

ولا ينسَ سبب خامس للانحراف في فهم السنة، هو الغفلة عن علل الأحاديث التي لا تنكشف إلا بعد جمع طرقها.

وأنه ينبغي على أهل العلم عامة، وأهل الحديث منهم خاصة أن ينبروا للدفاع عن سنة رسول الله ﷺ بما أوتوا من علم وحكمة، وأن يجودوا بالنفس والنفيس للذود عن حياضها وحمايتها من ألسنة المنحرفين، وأيدي العابثين، ويحرسوها من هذا الزيغ والضلال؛ محبة لرسول الله ﷺ، ورحمة بأمته؛ كي لا ينخدعوا بتلك الشبه والأباطيل.

فيجب الاحتساب لحفظ السنة- لنيل شرف صيانتها على أيديهم- من المارقين والمستشرقين، والتطوع بملاحقتهم في أوكارهم وتتبع ضلالاتهم في جميع الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، من قنوات وصحف وشبكات ومواقع خطابيا وكتابيا، ثم نقدها نقدا علميا وتفنيدها واجتثاثها من جذورها.

بل ينبغي- أبعد من هذا- أن نسبق هؤلاء المستشرقين، ومن تبعهم للدخول على عقول الناس وقلوبهم ما دامت خالية فارغة ببيان الحق في الأحاديث المشكلة والمحتملة قديما وحديثا، ولو لم يبدؤنا بها؛ لتأسيس أجيال قوية مؤمنة، وحماية عقائدهم، وترسيخ الحق في عقولهم، قبل أن يسبقنا أعداء السنة بإثارة هذه الشبه، فتتغلغل في عقولهم؛ لأن غالب الناس لمن سبق، والقلب لأول ساكن، والحب للحبيب الأول، وكما قيل:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى .... فصادف قلبا خاويا فتمكنا[69]

وبهذا العمل والتخطيط المسبق، وتسديد الضربة الاستباقية والنظرة للمستقبل نتمكن من ردّ كيد أعداء الله من مستشرقين وأذنابهم، فنطيح بهم، ونفشل مخططاتهم ونحبطها، ونتعشى بهم- كما قيل- قبل أن يتغدوا بنا، فنسلم من شرهم، ونحفظ عقائد وأفكار أبناء المسلمين.

فهرس المصادر والمراجع

[١] *الأدب المفرد*، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري – ت٢٥٦هـ - ترتيب: كمال يوسف الحوت، ط الأولى ١٤٠٤هـ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

(٦٩) البت: اختلف في تعيين قائله، وأكثرهم على أنه ليزيد بن الطثرية كما في: «الزهرة» لابن داود الأصبهاني (٦) و«محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (٣٤٩) و«الموازنة» للآمدي (١٧)، وقيل: إن قائله مجنون ليلى قيس بن الملوح، وهو مجنون بني عامر، كما في «البيان والتبـيين» (٢٣٣/١) و«الحيوان» (١٦٩/١ و١٦٧/٤) كلاهما للجاحظ، وفي «التذكرة الحمدونية» لابن حمدون (٢٢٨/٢)

[٢] *الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار* - لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر- ت ٤٦٣هـ - تحقيق : سالم محمد عطا ، محمد علي معوض – ٨ج - دار الكتب العلمية – بيروت - طبعة الأولى ١٤٢١هـ .

[٣] *الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة* ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي – ت ٤٦٣هـ تحقيق : د عز الدين علي السيد ، ط الأولى ١٤٠٥هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

[٤] *الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح* - لتقي الدين ابن دقيق العيد - ت٧٠٢هـ - ط ١٤٠٦هـ - دار الباز – مكة .

[٥] *الإلزامات والتتبع* - للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الشهير بـ"الدارقطني" – ٣٨٥هـ - تحقيق الشيخ : مقبل بن هادي الوادعي - ط الثانية ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

[٦] *اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا* ، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم- د. محمد لقمان السلفي- ط الأولى ١٤٠٨هـ -

[٧] *إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل* - المؤلف : محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة- ت٧٣٣هـ تحقيق : وهبي سليمان غاوجي الألباني - ١ج – ط الأولى ١٩٩٠- : دار السلام .

[٨] *بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام* - للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن القطان – ت ٦٢٨هـ تحقيق : د. الحسين آيت سعيد - ط ١٤١٨هـ - دار طيبة - الرياض – السعودية .

[٩] *تأويل مختلف الحديث* – لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة – ت ٢٧٦هـ - تحقيق : محمد محيي الدين صقر – المكتب الإسلامي ودار الشرق – ط الأولى ١٤٠٩هـ .

[١٠] *تاريخ بغداد*- لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - ت٤٦٣هـ - دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

[١١] *تاريخ مدينة دمشق* - للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر – ت٥٧١هـ - تحقيق : محب الدين عمر بن غرامة العمروي - دار الفكر - بيروت .

[١٢] *تذكرة الحفاظ* - لأبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي – ت ٧٤٨هـ - دار الكتب العلمية ، بيروت .

[١٣] *تفسير الطبري* - *جامع البيان عن تأويل القرآن* - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - ٣١٠هـ - ١٢ج- ط الثانية ١٣٧٣هـ - طبع مصطفى البابي الحلبي .

[١٤] *تفسير القرآن العظيم* - لعماد الدين إسماعيل بن كثير- ت٧٧٤هـ - ٤ج - دار المعرفة - بيروت – لبنان .

[١٥] *تقريب التهذيب* - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – ت٨٥٢هـ تحقيق : أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني - ط الأولى ١٤١٦هـ - دار العاصمة - الرياض .

[١٦] *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير* ، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – ت٨٥٢هـ تعليق وتحقيق : د/ شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ـ مصر .

[١٧] *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد* ـ تأليف أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري – ت٤٦٣هـ تحقيق : مجموعة من العلماء ، وزارة الأوقاف المغربية- ٢٢ج - عام ١٤٠١هـ .

[١٨] *تهذيب التهذيب* - لابن حجر العسقلاني - ت٨٥٢هـ - ١٤ج - ط الأولى ١٤٠٤هـ - دار الفكر .

[١٩] *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان* - لعبدالرحمن بن ناصر السعدي - ت١٣٧٦هـ - تقديم : محمد زهري النجار - ٥ج - دار المدني - جدة - ١٤٠٨هـ .

[٢٠] *الجامع الصحيح* ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي- ت٢٧٩هـ - تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

[٢١] جامع *العلوم والحكم* ، للحافظ عبدالرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب – ت ٧٩٥هـ - تحقيق : شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجيس ، ط الثانية ١٤١٢هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

[٢٢] *الجامع لأحكام القرآن* – أبو عبدالله محمد بن أحمد بن فرح الأنصاري القرطبي – ت ٦٧١هـ - تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي - ٢٤ج - مؤسسة الرسالة – ط الأولى ١٤٢٧هـ .

[٢٣] جامع *بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله* - للمحدث أبي عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي – ت٤٦٣هـ- صححه وقيد حواشيه : إدارة الطباعة المنيرية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

[٢٤] *الجرح والتعديل*- لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي- ت٣٢٧هـ - ط الأولى- دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان

[٢٥] جلاء *الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام*ﷺ - لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية - ت ٧٥١هـ - تحقيق : مشهور بن حسن آل حسن – ١ج – ط الثانية ١٤١٩هـ - دار الجوزي

[٢٦] درء *تعارض العقل والنقل* - لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني - ٧٢٨هـ - تحقيق : محمد رشاد سالم - ١٠ج - دار الكنوز الأدبية - الرياض ، ١٣٩١هـ

[٢٧] *الدعوات الكبير* ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي – ت٤٥٨هـ ، تحقيق : بدر بن عبدالله البدر ، ط الأولى ١٤٠٩هـ ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت .

[٢٨] *دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين*- د.عبدالمغني عبدالخالق- ت ١٤٠٣هـ - ط الأولى ١٤٠٩هـ - مكتبة السنة

[٢٩] *زوابع في وجه السنة قديما وحديثا*- صلاح الدين مقبول أحمد – ط الأولى ١٤١١هـ - مجمع البحوث العلمية الإسلامية

[٣٠] *الرسالة* – للإمام محمد بن إدريس الشافعي – ت ٢٠٤هـ - تحقيق : أحمد محمد شاكر – ١ج – ط الثانية ١٣٩٩هـ - مكتبة دار التراث .

[٣١] *سنن أبي داود* - للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ت٢٧٥هـ - الناشر : دار الفكر - ٤ج - تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .

[٣٢] *سنن ابن ماجه* ـ للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، ت ٢٧٥هـ ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي – ٢ج - عيسى البابي الحلبي وشركاه .

[٣٣] *سنن الدارقطني* – للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني – ت ٣٨٥هـ - نشر: دار المعرفة - بيروت ، ١٣٨٦ – ١٩٦٦- ٤ج ـ تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني .

[٣٤] *سنن الدرامي* ، للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، ت ٢٥٠هـ - ٢ج – دار الكتاب العربي – بيروت – ط الأولى ١٤٠٧هـ تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي .

[٣٥] *السنن الكبرى* ، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي – ت٤٥٨هـ تحقيق : محمد عبدالقادر عطا، ط الأولى ١٤١٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

[٣٦] *سنن النسائي (المجتبى)* لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي – ت٣٠٣هـ- المكتبة العلمية ، بيروت ـ لبنان.

[٣٧] *سير أعلام النبلاء* ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – ت٧٤٨هـ - تحقيق : شعيب الأرنؤوط وجماعة ، ط مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ .

[٣٨] *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة*- لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي- ت ٤١٨هـ- طيبة- الرياض- ١٤٠٢هـ - ٨ج - تحقيق : د . أحمد سعد حمدان .

[٣٩] شرح *معاني الآثار*- لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الطحاوي – ت ٣٢١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٩- ٤ج - تحقيق : محمد زهري النجار .

[٤٠] *شرح مشكل الآثار* ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي– ت ٣٢١هـ تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط الأولى ١٤١٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان .

[٤١] *شعب الإيمان* – لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي- ت ٤٥٨هـ - دار الكتب العلمية – بيروت - ط الأولى ١٤١٠- ٧ج – تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول .

[٤٢] *الشريعة*- لأبي بكر محمد بن الحسين الآجرّي- ت٣٦٠هـ - تحقيق :محمد حامد الفقي – ١ج- ١٩٥٠م .

[٤٣] صحيح *البخاري* – للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي ، ت ٢٥٦هـ ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا – ٦ج – دار بن كثير – بيروت – ط الثالثة ١٤٠٧هـ .

[٤٤] صحيح *ابن حبان* – ت ٣٥٤هـ بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي – ت٧٣٩هـ - تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط الثالثة ١٤١٤هـ - ١٨ج - مؤسسة الرسالة ، بيروت –لبنان .

[٤٥] صحيح *ابن خزيمة* ، للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة –ت ٣١١هـ ، تحقيق : د/ محمد مصطفى الأعظمي ، ط الثالثة ١٤١٢هـ - ٤ج ، المكتب الإسلامي ، بيروت ـ دمشق ـ عمان .

[٤٦] صحيح *مسلم* ، للإمام مسلم بن الحجاج–ت ٢٦١هـ- محمد فؤاد عبدالباقي- ط دار إحياء الكتب العلمية ، القاهرة

[٤٧] *الصلاة على النبي*ﷺ- لأبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم – ت٢٨٧هـ - تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي – ١ج – ط ١٤١٥هـ نشر : دار المأمون للتراث – دمشق .

[٤٨] *الضعفاء الكبير* ، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي ، ت٣٢٢هـ - تحقيق : د/ عبدالمعطي أمين قلعجي ، ط الأولى ١٤٠٤هـ ، ٤ج - دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

[٤٩] *العزلة*- لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي- ت ٣٨٨هـ- ١ج- إدارة الطباعة المنيرية- القاهرة- ١٣٥٢هـ .

[٥٠] *علل الحديث*- لأبي محمد عبدالرحمن الرازي ابن أبي حاتم –ت٣٢٧هـ ط ١٤٠٥هـ - دار المعرفة - بيروت- لبنان .

[٥١] *العلل الواردة في الأحاديث النبوية* ، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني –ت٣٨٥هـ تحقيق: د/ محفوظ الرحمن السلفي - ١١ج - ط الأولى ١٤٠٥هـ ، دار طيبة ، الرياض – السعودية .

[٥٢] عودة *الحجاب*- القسم الأول- محمد أحمد إسماعيل المقدم – دار طيبة – الرياض.

[٥٣] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري* ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – ت٨٥٢هـ تحقيق : عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، ترقيم : محمد فؤاد عبدالباقي ، ط دار المعرفة ، بيروت .

[٥٤] *فتح الباري شرح صحيح البخاري* - للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي –ت٧٩٥هـ- مكتب تحقيق دار الحرمين - ١٠ج- ط الأولى ١٤١٧هـ - مكتبة الغرباء الأثرية .

[٥٥] *فضل الصلاة على النبيﷺ* - تأليف : إسماعيل بن إسحاق الجهضمي - ت ٢٨٢هـ - تحقيق : محمد بن ناصر الدين الألباني - ١ج - ط الثالثة ١٣٩٧هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .

[٥٦] مجموع *فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية* –ت٧٢٨هـ - جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم بمساعده ابنه محمد - ط الأولى ١٣٩٨هـ - دار العربية - بيروت - لبنان .

[٥٧] *مختصر إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار* - للمحدث صالح بن محمد العمري الفلاني - ١٢١٨هـ - اختصره وخرج أحاديثه :سليم الهلالي - المكتبة الإسلامية - الأردن - عمان .

[٥٨] *مسند أبي داود الطيالسي*- للحافظ سليمان بن داود الطيالسي – ت٢٠٤هـ - ١ج - دار المعرفة - بيروت- لبنان .

[٥٩] *مسند الإمام أحمد* ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل - ت ٢٤١هـ - ٦ج - دار صادر ، بيروت .

[٦٠] مشكلات *الأحاديث النبوية وبيانها* – لعبدالله بن علي القصيمي النجدي – ت ١٤١٧هـ- مراجعة وتحقيق : خليل الميس – ط الأولى ١٤٠٥هـ- دار القلم – لبنان – بيروت .

[٦١] *معنى قول الإمام المطلبي : إذا صح الحديث فهو مذهبي* – لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ) – تحقيق : علي نايف بقاعي – دار البشائر الإسلامية – ط الأولى ١٤١٣هـ .

[٦٢] *المنتخب من العلل للخلال* - لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي - ت ٦٢٠هـ - تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد - ١ج - دار الراية – ط الأولى – ١٤١٩هـ .

[٦٣] *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها في صحيحه* - أعده : أبو بكر كافي- دار ابن حزم –ج١.

[٦٤] *موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية*- إعداد: الأمين الصادق الأمين- مكتبة الرشد - ط الأولى- ٢ج- ١٤١٨ هـ .

[٦٥] *ميزان الإعتدال في نقد الرجال*- محمد بن أحمد الذهبي –ت٧٤٨هـ - تحقيق: علي محمد البجادي- دار المعرفة- بيروت

Deviation in the Understanding of the Sunnah of the Prophet Causes and Manifestations

Mohammed Bin Abdulaziz Al-Farraj
Assistant Professor, Department of the Year and sciences
College of Sharia and Islamic Studies - University of Qassim

(Received 16/5/1430H.; accepted for publication 3/7/1431H.)

Abstract. Research Summary: The subject of the deviation in the understanding of the Sunnah of the Prophet and to know its causes and manifestations of the utmost importance; that step in the protection of the basis of religion, and the advice of the Messenger of Allah, one of the greatest rites of Islam.

Vmutir be the subject of research on the causes of this deviation, inorder to avoid it close.

This research was to try to bridge that gap as: (the deviation in the understanding of the Sunnah of the Prophet: causes and manifestations) Thirteen stated reason, in short:

1 – a cross reduction in the use of reason in the understanding of the sunnah.
2 - over the introduction of the surface in understanding the sunnah, and manifestations.
3 - Expansion of interpretation in the understanding of the sunnah, and manifestations.
4 - or intolerance fir the doctrine f and its impact in the understanding of the sunnah.
5 - fundamentalism doctrine of intolerance and its impact in the understanding of the sunnah, and manifestations.
6 – follow the similar outline of the sunnah, and clinging to them, and leave their responses to the detailed report.
7 - lack of knowledge of the causes and the role of hadith.
8 - negligence to consider the of the period, and his Sunan in the cosmic creation, which does not change, and manifestations.
9 - less attention to the Prophet's biography and negligence on the conditions of the Prophet.
10 - Non-controlling language and knowledge of the foundations of the Word of the Arabs.
11 - ignorance of the assets of the sharia, and lack of knowledge of its purposes.
12 - violation of the imams of the hadith and ignorance in judging curriculum of headeeth .
13 - Western deviant ideas of vulnerability, and fooled by the semi-A_i_racip, and a sense of loss.

I ask allah to reconcile and to benefit, and may Allah bless our Prophet Muhammad(((peace be upon him))) .